الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة لتسيير

مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

مقدمة من طرف الطالبة :

بن جلول فاطمة زهراء

تحت إشراف الأستاذ :

مخفي أمين

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ودان بو عبد الله	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	مخفي أمين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مناقشا	بن حراث حياة	أستاذ محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة لتسيير

مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية

دراسة حالة في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

مقدمة من طرف الطالبة :

بن جلول فاطمة زهراء

تحت إشراف الأستاذ :

مخفي أمين

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			
مقررا			
مناقشا			

السنة الجامعية : 2018/2017

كلمة شكر

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات،والذي بعونه حققنا بعض ما يدعو إليه،والصلاة و السلام على رسوله الكريم القائل "**اللهم علمني وانفع بما علمتني وزدني علما**".

نبدأ شكرنا بمن يستحق الشكر وحده ،الذي علمنا وجعل العمل نورا سبحانه وحده،الذي أنار سبيل الهداية للوصول إلى المبتغى.

شكرا للوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما

شكرا جزيلا للأستاذ المشرف "**مخفي أمين** "التي كان له الفضل في إنجاز هذه المذكرة،و التي كانت نصائحه و توجيهاته و إرشاداته.

نشكر كل من ساعدنا في عملنا الميداني ونخص بالذكر الأستاذ" **بن جبور عبد قادر** "

كما أحمل كل معاني الشكر أيضا إلى كل من ساعدنا معنويا بكلمة أو ماديا بكتاب أو وضع لمساته في هذه العمل .

ولكل هؤلاء جزيل الشكر.

الإهداء

بكثير من فخر و الاعتزاز أهدي ثمرة جهدي :

إلى سراج يضيء فضاء لا محدود ، إلى أحلى و أرق ما خاف الله في الوجود إلى نور عيني التي تحب أن تراني دائما في أعلى المراتب" **أمي**" أطال الله في عمرها

إلى من علمني و رباني وسهر الليالي إلى من ضحى من أجلي وتواضع ليرفع شأني،إلى الذي منحي الحرية و الثقة في طلب العلم "**أبي العزيز**" أطال الله في عمره

إلى التي دعوتها رافقت دربي منذ وجودي إلى جدتي العزيزة "**كنزه**" شفاه الله

وإلى جدتي" **يمينة** "رحمها الله

إلى قرة عيني و منبع أملي في هذه الدنيا أخواتي:" **نصيرة**" و "**كنزة** " و "**جاسمين**"خفضهما الله

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا و كبير خاصة "**سراي الخليل** "و "**دحو إلياس**"

على كل من يشغلون مكانة في قلبي

أختي و صديقة العمر "**بن جبور سهيلة** "وإلى كل أحبائي و إخواتي الذين رافقوني طول هذه المدة

الفهرس

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول

المقدمة العامة أ

الفصل الأول : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية 01-38

تمهيد 01

المبحث الأول : علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبة الدولية..... 02

المطلب الأول : مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB..... 02

المطلب الثاني : مفهوم و مبادئ و مجلات تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 04

المطلب الثالث: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي..... 07

المبحث الثاني : المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي..... 10

المطلب الأول: مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية..... 10

المطلب الثاني: التغيرات والطرق والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية..... 16

المطلب الثالث: جوانب أخرى من الإفصاح مطلوب..... 19

المبحث الثالث : خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي SCF..... 25

المطلب الأول : الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية..... 25

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبي..... 34

المطلب الثالث: نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات محاسبية..... 35

خاتمة الفصل..... 38

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي 40-84

التمهيد..... 40

المبحث الأول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 41

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها..... 41

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية..... 43

المطلب الثالث أهمية القوائم المالية وأهدافها..... 45

المبحث الثاني : الغرض من إعداد القوائم المالية..... 48

المطلب الأول : مسؤولية وشروط إعداد قوائم المالية..... 48
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في القوائم المالية..... 49
المطلب الثالث :معايير عرض معلومات المالية..... 51
المبحث الثالث :مفاهيم حول القوائم المالية..... 55
المطلب الأول: الميزانية..... 55
المطلب الثاني: حسابات النتائج..... 59
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية..... 68
المطلب الرابع :قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق..... 75
خلاصة الفصل..... 85
الفصل الثالث دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب و محافظ حسابات 100-86
تمهيد..... 86
المبحث الأول : تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المهنية..... 87
المطلب الأول : تعريف بالمكتب و تنظميه..... 87
المطلب الثاني : تجهيزات المكتب وما شبه..... 88
المطلب الثالث : نشاط المكتب..... 88
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية..... 90
المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة و المعلومات الواجب الإفصاح عنها 90
مطلب الثاني: تحليل القوائم المالية..... 94
خلاصة الفصل..... 100
الخاتمة العامة 102
المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

رقم	عنوان جدول	صفحة
01-02	محتوى فصول ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في N/12/31 .	57
02-02	محتوى فصول ميزانية الخصوم السنة المالية مقفلة في N/12 /31 .	58
03 -02	المنتوجات والأعباء العملياتية.	62
04-02	المنتوجات و الأعباء المالية	63
05-02	محتوى فصول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	64
06-02	حساب النتائج (حسب الوظائف).	66
07-02	جدول السيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	72
08-02	جدول سيولة الخزينة (طريقة غير المباشرة)	73
09-02	جدول التغير في الأموال الخاصة	77
10-02	تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية	80
11-02	جدول الإهتلاكات.	81
12-02	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.	81
13-02	جدول المؤونات	82
14-02	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.	83
01-03	جدول - ميزانية – أصول	90
02-03	جدول –ميزانية -الخصوم	92
03-03	جدول حسابات النتائج	93
04-03	جدول ميزانية (أصول) بعد حساب النسب والفرو قات	94
05-03	جدول الميزانية (خصوم)بعد حساب النسب المئوية و الفروقات	96
06-03	جدول حسابات النتائج بعد حساب الفرق	98

المقدمة العامة

عرفت المحاسبة عدة تغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها بحيث في البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد مركزها المالي ونتيجتها الصافية، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة و الظروف والأحداث التي أثرت عليها، ثم البيانات المالية من أجل إعداد و عرض الكشوفات المالي, وقد باتت المحاسبة الأداة التي يتم الاتصال بها بين مختلف مستخدمي البيانات المالية حيث أن هذه الأخيرة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الملائمة بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات شفافية ومصداقية عالية.

و للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، و تضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم. فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية. وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ولكنه مع التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية وظهور العولمة التي لم تستثني أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان و المؤسسات، ونتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي و خوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، كل هذه التطورات استلزمت على الجزائر ضرورة مسايرة ومواكبة هذه التطورات و هذا ما أدى بها إلى تبني النظام المحاسبي المالي المستنبط من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من التغييرات في مجال الممارسة المحاسبية في الجزائر، إذ أنه جاء لتغطية النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وقصوره في تلبية حاجيات مستخدميه، خاصة في المؤسسات التي تمارس أنشطة دولية ولها فروع في الجزائر من خلال توحيد المبادئ المحاسبية، حيث أنه وبتطبيق النظام المحاسبي المالي كان الهدف الرئيسي للمؤسسات الجزائرية إنتاج معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات بغية جلب المزيد من المستثمرين سواء داخليا أو خارجيا.

و بما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية و المحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها و عرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، و هذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمون و طرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها و الذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها و محتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

مما سبق لنا ذكره تبرز لنا الإشكالية

إلى أي مدى يؤثر النظام المحاسبي المالي على جودة و تكلفة المعلومات في القوائم المالية؟

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدة الأسئلة فرعية نوجزها فيما يلي :

- ما هو مفهوم النظام المحاسبي المالي وماهية أهم المبادئ في القوائم المالية ؟
- كيف يتم إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
- كيف تعد المؤسسة محل الدراسة قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

فرضيات البحث

- يشكل إعداد النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في عملية تطبيق المعايير الدولية المحاسبية و المعلومات المالية ؛
- إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح و يوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها ؛
- النظام المحاسبي المالي هو النظام لتنظيم المعلومة المالية ؛
- تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية و الاعتماد عليها في ترشيد قراراتها؛

مبررات اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها فيما يلي:

- محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية بشكل عام؛
- محاولة فهم النظام المحاسبي المالي وكيفية إعداد القوائم المالية المجمعة طبقا له ومقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تؤديه من خلال توفير معلومات مالية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ قراراتهم المختلفة؛
- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عرض القوائم المالية.

أهداف البحث

- الإحاطة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تحديد أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته؛
- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- تعرف على أهمية المعلومات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، نظرا للدور الذي تؤديه في الرفع من فعالية ومصداقية القوائم المالية وكذا تعزيز الإفصاح فيها؛
- ترسيخ المعرفة النظرية والتطبيقية لكيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

أهمية البحث

وتكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه القوائم المحاسبية والمالية داخل الاقتصاد الوطني، فالقوائم المحاسبية المالية تعتبر المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي وهي تعتبر المنطلق الأساسي الذي تبنى عليه قرارات مجموعة كبيرة من فئات مستعملي هذه القوائم .

حدود الدراسة

اهتمت الدراسة أساسا بنظام المحاسبي المالي وكيفية تأثيره على جودة القوائم المالية من خلال المعلومات المحاسبية التي يتضمنها في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** تم الدراسة بتوضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، وعليه فان الاهتمام الأساسي للدراسة سوف ينصب على شرح وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **حدود مكانية:** سوف تكو ن الدراسة على مستوى مكتب خبير محاسبي من خلال دراسة القوائم المالية وهذا في الفصل التطبيقي .
- **حدود زمنية:** وتتمثل الحدود الزمنية في الدراسة القوائم المالية لمؤسسة لسنة 2015 -2016 .

المنهج المتبع

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات نعتمد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي.

خطة الدراسة

اعتمدنا في عملية معالجة الموضوع على الخطة التالية والتي تتضمن ما يلي :

المقدمة العامة وذلك تماشيا مع أسس البحث العلمي الأكاديمي محاولة في إعطاء صورة عن الموضوع بصفة عامة وتبيان خلفياته العلمية.

ومن أجل دراسة صلب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية

الفصل الأول تحت عنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية عليها تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كالأتي:

المبحث الأول تحت عنوان علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبة الدولية كذلك تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب رئيسية تتضمن تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدوليةIASB وأهميته و كذلك تطرقنا إلى تعريف النظام المحاسبي المالي و مجلات تطبيقه و أهميته و أهدافه.

المبحث الثاني والذي تم التطرق فيه إلى كل ما يتعلق المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي من خلال ثلاث مطالب رئيسية تتضمن مفاهيم الإفصاح المحاسبي وأنواعه ومتطلباته .

أما المبحث الثالث والذي يتعلق بخصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي SCF تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مطالب رئيسية تتمثل في الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية و الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبي و نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات محاسبية.

الفصل الثاني تحت عنوان الإطار ألمفاهيمي القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي SCF والذي تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث رئيسية كالأتي:

المبحث الأول تحت عنوان القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي قسم إلى ثلاث مطالب رئيسية تم فيها تعريف على القوائم المالية ومستخدميها و الخصائص النوعية للقوائم المالية أهمية القوائم المالية وأهدافها.

المبحث الثاني بعنوان الغرض من إعداد القوائم المالية قسم إلى ثلاث مطالب رئيسية شملت مسؤولية وشروط إعداد قوائم المالية و أيضا العوامل المؤثرة في القوائم المالية و معايير عرض معلومات المالية.

أما المبحث الثالث بعنوان محتويات القوائم المالية قسم إلى ثلاث مطالب رئيسية تتضمن الميزانية وجدول حسابات النتائج وجداول تدفقات الخزينة، تغير الأموال الخاصة والملاحق.

أما الفصل الثالث قمنا بدراسة تطبيقية لدى مكتب خبير محاسب و محافظ حسابات .

الفصل الأول : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومة المحاسبية، حيث أصبحت المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساسها يتم اتخاذ العديد من القرارات، حيث أصبحت هذه المعلومة تلعب دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال .

ولكي تؤدي هذه المعلومة الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية، وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية حيث قامت بتبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية ، وذلك من أجل مواكبته للأنظمة المحاسبية الدولية ومن أجل توفير كشوف مالية تحتوي على معلومات تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد في عملية اتخاذ القرار.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي :

- **المبحث الأول**: علاقة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير المحاسبة الدولية .
- **المبحث الثاني**: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF .
- **المبحث الثالث**: خصائص نوعية مرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF.

المبحث الأول : علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبة الدولية

نظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حتم عليها أن تتكيف مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي استدعى منها القيام بمجموعة من الإصلاحات بما فيها الإصلاح المحاسبي.

المطلب الأول : مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

أولا : تعريف المعايير المحاسبة الدولية

صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية،تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية و قابلة للفهم والتنفيذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد.

من المعروف أنه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف البلدان، لذلك عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبغية الوصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية، وتشمل هذه الأنظمة على معايير محاسبية كما أنه لا تطغى المعايير المحاسبية الدولية على المعايير المحلية والأنظمة الوطنية، لكن ينبغي دائما العمل على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية،بحيث نجد أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية تركز اهتمامها على الأمور الجوهرية في تنفيذ وتكييف المعايير الموجودة حاليا، وعند صياغة معايير محاسبية دولية للموضوعات ومشكلات جديدة، وعليه تحاول تجنب وضع معايير محاسبية دولية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على نطاق عالمي، كما أنه ينبغي مراجعة هذه المعايير باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث، وهذا ليس بالأمر المعقد خصوصا في إطار عولمة الاقتصاد على اعتبار أن العولمة تقتضي إلى حد ما ذوبان القوانين والتشريعات المحلية، وذلك بهدف الاندماج الاقتصادي بين مختلف اقتصاديات بلدان العالم[1].

[1] شعيب شنوف، " محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية "، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2008 ،ص125.

ثانيا : أهمية المعايير المحاسبة الدولية

يجب الاعتراف أن عملية التوحيد والتوافق المحاسبي لا تزال تعيقها الكثير من الصعوبات، وأن هناك ضرورة لتقديم جهود أكبر من أجل الوصول إلى غاية مثلى تتمثل في معايير دولية موحدة، ولا شك أن توفير نظام محاسبي.

دولي موحد سيحقق مزايا نذكر منها ما يلي[1]:

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛
- استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة؛
- اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، وشركات الخدمات الاستثمارية المالية؛
- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال يتجه صوب الشركات الفعالة فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

كما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى[2]:

- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبة العالمية، عالية الجودة وقابلة للفهم، وملزمة، والتي تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية وذلك من أجل المصلحة العامة؛
- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛
- الأخذ في الحسبان وبشكل مناسب حاجات الاقتصاديات الناشئة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

[1] شعيب شنوف،ج1 ،مرجع سبق ذكره،ص 124.

[2] أحمد حلمي جمعة، "معايير التقارير المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ،ص41- 44.

- تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير الدولية إلى حلول ذات جودة عالية.

المطلب الثاني : مفهوم و مبادئ و مجلات تطبيق النظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ومجاعته، وضعيته خزينته في نهاية المالية[1].

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبية العمومية[2].

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات، التأمين والجمهور؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي،

أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا : مجلات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة كل من[3] :

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛

قوادري محمد قياس البنود القوائم المالية وفق المعايير IFRS/IAS ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد حلب 2010ص 47.

[1] المحاسبية

[2] نفس مرجع ، نفس صفحة .

[3] الجريدة الرسمية، العدد 47 ، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون لسلع والخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني وتنظيمي؛
- كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها.الحد القانوني أن تمسك محاسبة[1]:
- مالية مبسطة.

ثالثا : الفروض المحاسبية لنظام المحاسبي المالي

الفرضيات الأساسية

1- أساس الاستحقاق

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

2- الاستمرارية

يجري إعداد البيانات الدالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر. وعليه يفترض انه ليس لدى للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام، في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف أن يفصح على أساس المستخدم[2].

رابعا : المبادئ المحاسبية لنظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها.[3]

[1] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية، متيحة للطباعة الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010 ، ص 52.

[2] مسعود صديقي وآخرون ،المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري .I.A.S/I.F.R.S ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين ملية، الجزائر،2014،ص 31.

[3] عزوز علي و متناوي محمد،الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبية الدولية ،مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي الجديد جامعة حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،يومي 17و18 جانفي ، 2010،ص20.

1- الأهمية النسبية

ويقصد بذلك أن المعلومة تكون ذات معنى، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين؛

2- الصورة الصادقة

ويقصد بذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتتضمن الصورة الصادقة احتًرام القواعد والمبادئ المحاسبية وإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة[1]؛

3-الحيطة والحذر

ويقصد وذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ضل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف؛

4-السنوية (الدورية)

يقصد بالدورة المحاسبية الفتًرة التي تعتمدها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركز المالي سنة حيث يبدأ في 01/ 01 وتنتهي في 12/31، كما يمكن للمؤسسة أن وعادة ما تكون تضع تاريخ أخر مخالف لتاريخ31/ 12 لإقفال الدورة، إذا كان نشاطها بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية؛

5- استقلالية الدوران

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات كالأعباء ؛

6-الوحدة النقدية

نصت المادة 12و13 من القانون 11.07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيحب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

7- عدم المقاصة

يشير هذا المبدأ إلى أنه إجراء أي عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير تسمح بإجراء هذه المقاصة) ؛

8-ثبات الطرق المحاسبية

ويقصد وذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية وتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفتًرات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات

[1] مسعود صديقي و آخرون ، مرجع سابق ، ص34.

9-التكلفة التاريخية

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات كالأحداث الاقتصادية وقيمتها الفعلية عند تاريخ و حدوثها(مع افتًراض ثبات قيمة النقود)[1].

المطلب الثالث: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي

أولا : أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما [2]يلي:

1- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية الحالية للمؤسسة؛
2- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كدا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات ؛
3- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنو يسمح وإجراء المقارنة؛
4- يساهم في تحسين تسير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع المختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
5- يسمح والتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
6- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح ؛
7- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
8- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية الدالية للمؤسسة؛
9- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
10-تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية من قبل المؤسسة ؛
11-يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
12-يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
13-يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛

[1] مسعود صديقي و آخرون، مرجع سبق ذكره ،ص35.

[2] ناصر مراد، "**النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17 -18 جانفي 2010 ،ص18.

14-تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم المالية جد تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة[1].

ثانيا:أهداف النظام المحاسبي المالي

تكمن أهداف النظام المحاسبي المالي في مايلي[2]:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات الي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية والعادلة".

كما يهدف النظام المحاسبي المالي إلى[3]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية المؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية ك المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويتين الوطني الدولي؛
- المساعدة على نمو مرودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية المحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير[4]؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها؛

[1] ناصر مراد ،مرجع سبق ذكره ، ص19.

[2] جمال لعشيشي،"**محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**"، الجزائر، 2010 ، ص 12.

[3] أيت احمد مراد، أبحري سفيان، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRA ،جامعة سعد دحلب، البليدة من13الى15 أكتوبر 2009،ص70.

[4] ربيع بوصبيع العايش و آخرون ،الملتقى الوطني حول واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة في ظل النظام المحاسبي المالي ، جامعة حمه لخضر بالوادي ، الجزائر،من 5 الى7 ماي ، 2013، ص 54.

- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة إعطاء أموالهم[1]؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية ؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

[1] ربيع بوصبيع العايش و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص56.

المبحث الثاني : المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

حتى تكون القوائم المالية ذات مصداقية عالية و موثوقية يجب أن يتم الإفصاح عنها وذلك لإعطاء معلومات هامة للمستثمرين والمستخدمين حول الوضعية المالية للمؤسسة، وعليه سنتطرق إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول: مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

أولا : مفهوم الإفصاح في القوائم المالية

توجد الكثير من المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد عُار على أنه: "عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرتها على التزاماته".كما يمكن تعريفه على أنه:" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة[1]".

كذلك يعرف الإفصاح على أنه:" الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية[2]".

وتوجد بعض التعريفات الخاصة بالإفصاح الذي صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهي: " الإفصاح المحاسبي المناسب وهو أن تفصح التقارير المالية جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة".

" الإفصاح المحاسبي المناسب هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل[3]".

---

[1] عبد الكريم خيري"، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم . الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011 ، ص 53 .

[2] دادة دليلة، **"الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي"**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم . التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص 83 .

[3] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **"انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 53 .

ومنه بالاعتماد على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للإفصاح وهو أنه عبارة عن طريقة تساعد الأطراف الداخلية والخارجية في المؤسسة على معرفة وضعية المؤسسة من جميع النواحي ويكون ذلك عن طريق التقارير وغيرها.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يصنف الإفصاح المحاسبي إلى أنواع تختلف حسب طبيعة ونوعية وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها[1].

1- الإفصاح العادل

ويعني هذا النوع بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية.

2- الإفصاح الكامل

يتضمن المعلومات والبيانات التي تتعلق بالمؤسسة بشكل كامل، أي محاولة الإفصاح عما يمكن الإفصاح عنه لكي لا يفسح المجال أمام أي غموض أو نقص لدى المستفيدين من هذه المعلومات، ويعول هذا النوع من الإفصاح المحاسبي على ما يحتويه من معلومات شاملة إلا أن هناك مأخذ عليه يتمثل في كثرة المعلومات والتفاصيل التي قد لا تهم المستفيد من اتخاذ قراره، كما أنها قد تربك المعلومات المهمة التي تحتويه نظرا لحشر بيانات ومعلومات كثيرة لا تستوجب وجوبها[2].

3- الإفصاح الكافي

يعتبر الأكثر استعمالا بين الكتاب والمهتمين بالشأن المحاسبي، والذي يقصد به توفير المعلومات والبيانات الكافية و الملائمة التي تتفق مع حاجات المستفيدين والمستخدمين لها، ويمثل خلاصة لما جاء في النوعين السابقين من الإفصاح المحاسبي، لأنه يحتوي في جوهره على كل من خصائص الإفصاح الكامل والإفصاح العادل، أي يجمع بين الكمال والعدل في البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة[3].

4- الإفصاح الإجباري

يتمثل في المعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية،وبموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة؛من الأسباب التي تحث على

[1] عبد الكريم خيري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] عبد القادر نوري،" الإفصاح **المحاسبي وأثره على القوائم المالية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013 ، ص،ص 26 - 27.

[3] نفس مرجع سابق ، ص 26 - 27.

اعتماد هذا النوع من الإفصاح المحاسبي ما يلي[1]:

- احتكار المؤسسة للمعلومات: كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، التي تحتكر المعلومات الخاصة بها، ولا تفصح عنها، ويتم استغلالها داخليا كمعلومات خاصة من قبل الأطراف الداخلية لتحقيق منفعة ذاتية من استغلالها؛
- فشل الإفصاح الاختياري: غالبا المؤسسات لا تفصح ذاتيا ومن غير إلزام على كل المعلومات اللازمة للمستثمرين.

5- الإفصاح الاختياري

ويمثل المعلومات التي تبادر الشركات إلى نشرها طوعا وبدون إلزام، وذلك سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح، فالإفصاح الإضافي ليس فقط مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للمؤسسة نفسها أيضا، لأنه يحسن من صورتها لدى الغير خاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها فيه، فالمستثمرون يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو المؤسسات الناجحة التي توفر هام معلومات دقيقة وموثوقة. يهدف إلى تدعيم مفهوم الملائمة باعتبار ذلك أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ويفيد في إبراز المعلومات الملائمة لصنع القرارات.

وبناء على هذا فإن مصطلح الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي يشير إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها من خلال عرض كل من[2]:

- البيانات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار؛
- التقارير المالية المرحلية ؛
- التنبؤات المالية الموحدة؛
- سياسة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح والصفقات عن الاستثمارات والاستثمار في الشركات التابعة للإدارة .

6 - الإفصاح الوقائي

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة

[1] عبد القادر نوري، مرجع سبق ذكره،ص ،ص26-27 .

[2] نفس مرجع سابق ،ص27 .

مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها[1].

ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي

1- السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية ذلك بالقول أنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها[2].

2- الأطراف والصفقات الهامة

يجب أن تشمل الإيضاحات المكملة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة وأطراف أخرى،وكذلك العلاقات الهامة بينها وبين الأطراف الخارجية مثل العلاقة بين المؤسسة القابضة والمؤسسة التابعة.

3- الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين الفترة المالية ونشر القوائم بالفترة اللاحقة[3].

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

[1] عبد القادر نوري، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

[2] حماد طارق عبد العال،" **التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل**"، جامعة عين الشمس، مصر، 2006، ص54 .

[3] حماد طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره، ص54.

4- الشكوك حول استمرار المؤسسة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمرارية فإنه يفترض أن المشروع مستمر، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية[1].

5- الالتزامات المحتملة

تتمثل عادة بالتزامات تحيط الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

رابعا : المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

1- لابد أن تشمل القوائم المالية على المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة[2]؛
2- ويجب أن تتوفر القوائم المالية على أية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمر كز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها؛
3- توضح القوائم المالية نتائج العمليات مجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (01)الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها عند نشر القوائم المالية؛
4- كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة المالية[3]؛

---

[1] صبرينة بن عروج، **" أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3،الجزائر،2012،ض10، ص،ص 78-79.

[2] نذير سمير،**" الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"**، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014 ص 12 .

[3] نفس مرجع سابق ، نفس صفحة .

5- كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

خامسا: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي[1] :

- قائمة المركز المالي ؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة الأرباح المحتجزة؛
- قائمة التدفقات النقدية.

1- **قائمة المركز المالي (الميزانية) :** تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة مجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أ نها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.[2]

2- **قائمة الدخل**: هي قائمة المكاسب . كما يطلق عليها البعض أحيانا . التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة[3] .

[1] غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي،" **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2006 ص 28 .

[2] نفس مرجع سابق ،ص29 .

[3] جعفر، عبد الإله . المحاسبة المالية، "**مبادئ الإفصاح المحاسبي**"، الطبعة الأولى، عمان دار حنين 2003، ص 259.

3- **قائمة التغير في حقوق الملكية**: هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره .

4- **قائمة التدفقات النقدية**: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعايير رقم (7).

المطلب الثاني: التغيرات والطرق والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

في ملحق القوائم المالية يتم الإفصاح عن تغير التقديرات والطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، وهذا ما سيتم توضيحه.

يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذ كان الغرض منها زيادة درجة الملائمة و الموثوقية في القوائم المالية، وبناءا على هذا سيتم الحديث عن التغيرات في الطرق والتغيرات في التقديرات المحاسبية ثم الأخطاء المحاسبية وكيفية تصحيحها بالاستناد إلى ما جاء في النظام المحاسبي المالي و ما جاء في المعيار الدولي الثامن المتعلق بها[1]:

1- **التغير في الطرق المحاسبية**[2]: يقصد بالطرق المحاسبية المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية الواجبة التطبيق من طرر المؤسسة لإعداد وعرض القوائم المالية، وبناءا على هذا فإن التغير في الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية إذا كان هذا التغير سيسمح بعرض القوائم المالية بصورة صادقة.

وقد سمح المعيار الدولي الثامن IA S 8 بالتغير في الطرق المحاسبية في الحالتين التاليتين:

- إذا تطلب معيار أو تفسير جديد لهذا التغير، وهذا ما يطلق عليه بالتغير الإلزامي كإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا (lifo) في تقييم تكلفة المخزون بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 ؛
- إذا كان هذا التغير يساهم في التزويد بمعلومات موثوقة وأكثر ملائمة حول الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية.

[1] صبرينة بن عروج،مرجع سبق ذكره، ص 113.
[2] نفس المرجع سابق ، ص114.

وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في الفقرة 138.3 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المادة 39 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 انه لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية.

يحتاج مستخدمي القوائم المالية أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية حتى يتعرفوا على التغيرات في المركز المالي و الأداء و التدفقات النقدية،ولذلك تطبق عادة السياسات المحاسبية في كل فترة . يجب الاقتصار على إجراء تغيير في السياسات المحاسبية فقط في الحالات التي يتطلبها القانون أو الهيئة وضع المعايير المحاسبية أو إذا كان ذلك من شأنه تقديم عرض أكثر مناسبة للأحداث و العمليات في البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة،و يتم عرض الأحداث والعمليات في البيانات المالية بطريقة أكثر مناسبة عندما ينتج عن السياسة المحاسبية الجديدة معلومات أكثر مناسبة ومعتمدة عن المركز المالي و الأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة. لا تعتبر الأمور التالية تغييرا في السياسات المحاسبية[1]:

- تبنى سياسة محاسبية لأحداث أو عمليات تختلف من حيث الجوهر عن أحداث أو عمليات حدثت في السابق؛
- تتبنى سياسة محاسبية جديدة لأحداث أو عمليات لم تحدث في السابق أو كانت غير مادية.

التغيير في السياسة المحاسبية يطبق بأثر رجعي أو على الفترات المستقبلية حسب متطلبات هذا المعيار ويؤدي التطبيق بأثر رجعي إلى أن السياسة المحاسبية الجديدة الجاري تطبيقها على الأحداث والعمليات كما لو كان قد تم تطبيقها دائما ، ولذلك تطبق السياسة المحاسبية الجديدة قد طبقت على الأحداث بعد تاريخ التغيير ، ولا يتم إجراء أية تعديلات تتعلق بالفترات السابقة سواء للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة أو لبيان صافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية لأنه لا يجري إعادة احتساب الأرصدة القائمة،و يتعين تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على الأرصدة القائمة منذ تاريخ التغيير. مثلا: يمكن أن تقرر المؤسسة إجراء تغيير في الطريقة المحاسبية الخاصة بتكاليف الاقتراض وتقوم برسملة تلك التكاليف حسب المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار المحاسبي الدولي IAS 23 والخاص بتكاليف الاقتراض، ولذا فإن التطبيق المستقبلي للطريقة الجديدة ينطبق فقط على تكاليف الاقتراض التي حدثت بعد تاريخ التغيير في الطريقة المحاسبية.

[1] مجلس معايير (IASB) المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS08)صافي الربح أو الخسارة للفترة الأخطاء الجوهرية، والتغييرات في السياسات المحاسبية الفقرة 03. المحاسبة الدولية

ونتيجة للتغيير في الطرق المحاسبية يتوجب على المؤسسة الإفصاح عن ذلك في الملحق فيما يتعلق بما يلي[1]:

- طبيعة التغيير في الطرق المحاسبية والأسباب المؤدية لذلك؛
- مبلغ التعديل للفترة الحالية والفترات السابقة المعروضة، إذا كان ذلك عمليا، أما إذا تعذر إعادة العرض بأثر رجعي فيجب تقديم توضيحات عن ذلك.

2- **التغير في التقديرات المحاسبية :** يقصد به تعديل المبلغ المسجل لأصل أو التزام ،أو مبلغ مرتبط باستهلاك الأصل و الذي نتج من تقييم الأرباح والالتزامات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأصول و الديون ، وعليه التغير في التقديرات المحاسبية ناتج عن المعلومات جديدة أو تطورات جديدة مثلا : إعادة العمر الإنتاجي للآلة بتوفير معلومات تشير إلى أن العمر المتبقي للآلة يختلف عما تقديره سابقا . تتطلب عملية إعداد القوائم المالية الاستخدام المتكرر للتقديرات للعديد من العناصر[2]:

- قيمة الخردة للأصول الملموسة طويلة الأجل؛
- الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تكاليف التقاعد؛
- القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي ليس لها سوق نشط.

حيث أن التغير في التقدير المحاسبي يقتصر أثره على الفترة المالية الجارية والفترات المستقبلية ويتم الاعتراف به في حسابات النتائج:

- فترة التغير، إذ كان هذا التغير يؤثر فيه فقط كإعادة تقدير الديون المشكوك في تحصيلها؛
- فترة التغير والفترات المستقبلية كإعادة تقدير العمر الإنتاجي للتثبيتات المادية، بحيث سوف يؤثر هذا التغير على مبالغ الاهتلاك للسنة الجارية والسنوات المستقبلية بمعنى أن التغير في التقدير سيؤثر على كل فترة من فترات التغير والفترات اللاحق.

ينبغي الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن طبيعة التغيير وأثره على كل من صافي الدخل قبل المكاسب و الخسائر الاستثنائية، وعلى صافي الدخل في المدة المالية الجارية بالنسبة للتغيرات

[1] صبرينة بن عروج ،مرجع سبق ذكره، ص ، 114-115 .

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **"معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية"**، دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2008، ص 139.

النادرة أو غير العادية في التقديرات المحاسبية أو التغيرات التي تؤثر على المدة المالية الجارية والمدة المالية المقبلة، كما هو الحال بالنسبة للتغيرات في تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت

ليس من الضروري الإفصاح عن التغير في التقدير الذي يجري كل مدة مالية عند المحاسبة عن الأنشطة العادية للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة لتقدير "مخصص الديون المشكوك في تحصيلها[1] .

3- **تصحيح الأخطاء المحاسبية:** هنالك العديد من الأخطاء المحاسبية التي يمكن أن تحدث خلال الدورة المحاسبية مما يصعب حصرها، ولكن من الضروري كشفها وتعديلها لإعادة القوائم المالية إلى حالتها الطبيعية، قد تكون هذه الأخطاء ناتجة عن أخطاء السهو والنسيان أو أخطاء حسابية أو أخطاء في المعالجة نتيجة لعدم الإلمام بالسياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية، وقد تكون عمدية بهد التزوير والتلاعب في الحسابات.

المطلب الثالث: جوانب أخرى من الإفصاح مطلوب

سبق وأن بينا متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول المتبني في النظام المحاسبي المالي تمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ذات الغرض العام كما تطرقنا إلى الإفصاح عن التغير في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، بالإضافة إلى ذلك هناك معلومات إضافية شملها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية يتم الإفصاح عنها من طرف مؤسسات معينة والمتمثلة في المعلومة القطاعية، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، التقارير المالية المرحلية، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال هذا المطلب بالاسترشاد بالمعايير الدولية المحاسبية[2]:

1- **المعلومة القطاعية :** نظرا لتوجه المؤسسات إلى التنويع في خطوط الإنتاج والخدمات في مناطق جغرافية مختلفة تختلف فيها معدلات الربحية وفرص النمو ودرجة المخاطرة، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى ضرورة الإبلاغ عن المعلومات القطاعية من أجل مساعدة مستخدمو القوائم المالية لفهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، لهذا جاء المعيار IAS 14 المتعلق بالتقارير القطاعية، والذي يهد لتحديد أسس الإبلاغ عن المالية القطاعية المتعلقة بالأنواع المختلفة للمنتجات و الخدمات لمؤسسة ما أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها :[3]

[1] وجدى حامد حجازي،" **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011 ، ص124.

[2] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص 213 .

[3] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره، ص127.

1-1-**نطاق التطبيق:** يجب تطبيق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للقوائم المالية المنشورة والمعدة وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، والتي تضم الميزانية وحساب النتائج وقائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملحق المرفق بها كما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم الأول "عرض القوائم المالية"، كما يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي لم يتم تداول اسمها وأدوات الدين في سوق الأوراق المالية،بالإضافة إلى المؤسسات التي هي قيد إصدار لمثل هذه الأدوات المالية .[1]

1-2- المعلومات القطاعية المقدمة وفق المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS 14 :
يجب على المؤسسة تحديد فيما سيتم استخدام قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية لأغراض الإفصاح القطاعي الأساسي بالاعتماد على ما إذا كانت المخاطر والعوائد تتأثر بشكل رئيسي بالمنتجات والخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بحقيقة عملها في مناطق جغرافية متعددة يفرض المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر تقديم المعلومات التالية[2] :

- المبيعات المتعلقة بالقطاع؛
- نتيجة القطاع؛
- أصول القطاع المستخدمة؛
- طريقة تحديد سعر التبادل بين القطاعات.

من أجل المستوى الأول للمعلومة القطاعية لمؤسسة ما)قطاع أعمال أو قطاعات جغرافية(، المعيار يطلب معلومات إضافية حول:

- الالتزامات القطاعية؛
- تكلفة التثبيتات المادية والمعنوية المشتراة خلال الدورة؛
- مصاريف الاهتلاك؛
- مقارنة المعلومات المقدمة من طرف القطاعات والقوائم المجمعة.

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS14 التقارير المالية للقطاعات " الفقرة 01 .
[2] المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS14 مرجع سبق ذكره، الفقر 09 .

إذا كان الشكل الأولي لتقديم المعلومات هو قطاعات الأعمال، فيجب تقديم المعلومات الآتية كمعلومات ثانوية[1]:

- الإيرادات الخارجية حسب الموقع الجغرافي لكل قطاع جغرافي تمثل إيراداته الخارجية على الأقل 01 % من الإيرادات الخارجية الإجمالية للمؤسسة؛

- القيمة الإجمالية للأصول حسب الموقع الجغرافي تمثل على الأقل 10 % من الأصول الإجمالية للتكاليف المستحقة خلال الدورة لحيازة أصول القطاع حسب الموقع الجغرافي.

1-3- أهمية الإفصاح عن المعلومة القطاعية[2]: تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومة القطاعية في توفير معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومن مقارنة الأداء لمؤسسة تعمل في قطاع معين مع مؤسسة أخرى تعمل في قطاع آخر، إذ أن نجاح المؤسسة كوحدة يعتمد على أداء كافة القطاعات مجتمعة، كما أن إفصاح المؤسسات عن معلومات قطاعية كافية يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها المؤسسة.

2- **الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة:** حسب المعيار IAS 24 4 تعتبر الأطراف ذات العلاقة إذ كان لطرف منها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير بارز عليه فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويكون الطر ذو علاقة بالمؤسسة في الحالات التالية[3]:

- المؤسسات التي تسيطر أو يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وتشمل الشركات القابضة والتابعة؛
- الطرف ذا العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة (حسب ما جاء في المعيار IAS 28 فإن مصطلح مؤسسة زميلة يشير إلى مؤسسة التي يكون للمستثمر تأثير فعال عليها، ولكن لا يمكن اعتبارها مؤسسة تابعة ولا مشروعا مشتركا مع المستثمر)؛
- الطرف ذا علاقة عبارة عن عقد مشترك(حسب ما جاء في المعيار IAS 31 يعرف العقد المشترك على أنه اتفاق تعاقدي يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بالاتفاق على مزاولة نشاط اقتصادي يخضع للسيطرة المشتركة)؛

[1] نفس مرجع .

[2] خالد جمال الجعارات، **"معايير التقارير المالية الدولية"**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص 248.

[3] ، المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر ISA14 ،مرجع سبق ذكره ، الفقرة09.

- الطرف ذا العلاقة أحد المسيرين الرئيسيين في المؤسسة أو مؤسستها الأم؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون حصة من حقوق التصويت في مؤسسة ويمارسون تأثير بارز عليها.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية أطراف ذات علاقة[1]:

- مؤسستان هاما نفس المدير؛
- متعاقدان هاما سيطرة مشتركة على عقد مشترك؛
- الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقاتها العادية بالمؤسسة؛
- العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الموزع، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة.

وعليه يجب الإفصاح عن إجمالي تعويضات المسيرين الرئيسيين وكذلك عن كل الفئات التالية[2]:

- منافع الموظفين قصيرة الأجل؛
- منافع ما بعد الخدمة؛
- منافع أخرى طويلة الأجل؛
- الدفع على أساس الأسهم.

إذا حدثت معاملات بين الأطراف ذات العلاقة فيجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين هذه الأطراف، بالإضافة إلى المعلومات حول المعاملات و الأرصدة اللازمة لفهم التأثير المحتمل للعلاقة على البيانات المالية.

3- **التقارير المالية المرحلية**: وتعني تقرير مالي يتضمن إما مجموعة كاملة وإما مجموعة مختصرة من القوائم المالية للفترة المؤقتة و التي هي أقل من سنة مالية حيث يهدف المعيار IAS 34 إلى تحديد الحد الأدنى من محتويات التقرير المالي المؤقت، وكذلك مبادئ التسجيل والتقييم المطبقة في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية.لا يلزم المعيار IAS 34 المؤسسات بموجب إصدار تقارير مالية مؤقتة، ولا كذلك مدى تكرارها أو الفترة الفاصلة بعد نهاية التقرير المالي المؤقت،

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ، ص 248 .

[2] .نفس مرجع سابق، نفس صفحة .

واعتبر أن مثل هذه القضايا متروكة للحكومات المحلية،المشرعين المتعلقين بالأوراق المالية، الأسواق المالية و الهيئات المحاسبية[1] .

1-3- محتوى التقارير المالية المرحلية :يتضمن ما يلي[2]:

- ميزانية مختصرة؛
- قائمة الدخل مختصرة؛
- قائمة مختصرة تتضمن إما جميع التغيرات في الحقوق الملكية؛
- قائمة تدفقات نقدية مختصرة؛
- ملاحظات تفسيرية.

كما يجب على المؤسسة أن تدرج في الإيضاحات حول القوائم المالية المرحلية أية أحداث ومعلومات ذات أهمية في فهم الفترة المرحلية الحالية إذا كان حذفها سو يجعل من القوائم المالية المؤقتة مضللة، وتتضمن ما يلي[3]:

- الإقرار على أنه تم إتباع نفس السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المرحلية بالمقارنة مع القوائم المالية السنوية الحالية، وإذا حدثت تغيرات في ذلك فيجب الإبلاغ عن طبيعة التغير وأثره؛
- إيضاحات تفسيرية عن موسمية أو تكرار العمليات التشغيلية خلال الفترة المرحلية؛
- الإفصاح عن المعلومات القطاعية؛
- أثر التغيرات في هيكل المؤسسة وتشمل اندماج الأعمال، إعادة الهيكلة، الاستثمارات طويلة الأجل؛
- تصحيح أخطاء الدورات السابقة؛
- الأحداث الهامة اللاحقة للفترة المؤقتة الحالية، والتي يتم إدراجها في القوائم المالية المرحلية؛
- الإفصاح عن عمليات الحيازة والتنازل عن الأصول المادية؛
- خسائر القيمة للأصول المادية والمعنوية؛
- التعهدات بحيازة أصول مادية؛

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

[2] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] نفس مرجع سابق ، ص134

- أي عجز في تسديد الالتزامات أو الإخلال في تنفيذ اتفاقيات الديون.

3-2- أهمية القوائم المرحلية[1]:اكتسبت القوائم المالية المرحلية أهميتها من خلال توفيرها لمعلومات محاسبية فورية وفي الوقت المناسب لمستخدمي القوائم المالية وخاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، حيث تسمح للمستثمرين بتوفير معلومات مستمرة تساعدهم على تقييم أداء المؤسسات باستمرار خلال السنة، وهذا يؤدي إلى زيادة تأثير القوائم المالية على أسعار الأوراق المالية، كما توفر هذه القوائم الحماية للمستثمر من خلال توفير معلومات تفيده، أو التي يستعملها الوسطاء الماليون لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وفي تصور أدائها المستقبلي، كل هذا من شأنه تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وجلب الأفراد إلى توظيف مدخراتهم، وبالتالي تنشط سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى فإن توفير المعلومات على فترات متقاربة يساعد المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد السهم، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان.

[1] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره، ص134.

المبحث الثالث : خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي SCF

إن النظام المحاسبي الذي وضعه المشرع في الدولة يضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في المؤسسات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها،وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتجسيدها المجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز ا، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث اعتمد في إطاره التصوري على المعايير المحاسبية الدولية كما سبق وأشرنا إليه، ومنه فإن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بمجموعة من الخصائص النوعية حددها النظام المحاسبي المالي حيث جاء في المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية للمقارنة والوضوح[1].

المطلب الأول : الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية

أولا: الخصائص النوعيا للمعلومة المحاسبي

هناك نوعين من الخصائص خصائص الرئيسية و خصائص الثانوية

1- الخصائص النوعية الأساسية

[1] المادة رقم 08 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة في 28 مايو 2008 الجزائر.

1-1- الملائمة : يقصد بالملائمة أن للمعلومات التي يتم التصريح عنها القدرة في التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها، أي أن الملائمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحدى تغيير في اتجاه القرارا ت

وتتميز المعلومة الملائمة ب[1] :

- القدرة على إحداث فرق في قرار المفاضلة بين الاستفادة من المعلومات أو عدم فعل ذلك؛
- احتواء المعلومة على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

ويمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال التالي:

- حداثة المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب (أي التوقيت الملائم)؛
- تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث أي القدرة على التنبؤ بالمستقبل؛
- مساعدة متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة(التقييم الارتدادي).

1-1-1- التوقيت الملائم: يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدر على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرار، إذ أن هذه العملية محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، ولتقديم المعلومات في الوقت المناسب قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، ومنه فإن توفير المعلومات في وقتها يعد أمرا مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان على حساب الدقة في عملية القياس[2].

[1] مجمد هاشمي حجاج ، حسام مسعودي ،" **دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي**" ، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يوم 05-06-05-2013 ، ص4

[2] رضوان حلوه حنان ، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، الطبعة الثانية، داروائل للنشر، عمان، 2006 ص 201 .

حيث أن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ولاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة[1] .

2-1-1 القدرة على التنبؤ بالمستقبل : تعد قدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

1-1-3- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: تلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، ومنه فإن خاصية التقييم الارتدادي أو كما تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الاسترجاعية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

إن القرارات نادرا ما يتم أخذها بصورة منعزلة وإن المعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقا غالبا ماتكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرار لاحق، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين بحيث تساعدهم في تسوية استراتيجياهم الاستثمارية باستمرار مع مرور الزمن.[2]

1-2- الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فمن البديهي أن الحسابات(المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها؛ أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة . إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة و مقبولة وعملية. والموثوقية هي قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراتها لمختلفة[3].

وتتكون هذه الخاصية من:

---

[1] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015 ص 25 .

[2] .رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص204 .

[3] - محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي، مرجع سبق ذكره ،ص4.

1-2-1- التمثيل الصادق : هي تمثيل التقارير المالية للظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام بصدق ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب بل يجب أن تمثل أيضا وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها[1].

لكي تكون المعلومات موثوق فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة، والنظام المحاسبي المالي اعتبرها انعكاس للأهمية النسبية .

1-2-2- تغليب الجوهر على الشكل: من خلال النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تبنى مبدأ جديد تمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية[2].

ومنه ولكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقا لشكلها القانوني[3].

1-2-3- الحيادية: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إن المعلومات التي لا تتوافر فيها خاصية هذه الخاصية لا يمكن اعتبارها معلومة موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات، ويلاحظ أن خلو المعلومة من التحيز يحقق تلقائيا خاصية الحياد في المعلومات هذا يعني وفق المفهوم الرياضي لنظرية المجموعات أن الخلو من التحيز هو مجموعة شاملة نسبيا فالمعلومات قد تكون منحازة نحو اتجاه معين، ولكنها مع ذلك تكون حيادية، وتجدر الملاحظة أن حسن النوايا ليس كافيا لتحقيق حيادية المعلومات،بل يجب أن تبنى على الخبرة والحكم المتوازن[4].

1-2-4- التحفظ (الحيطة والحذر) : يواجه معدل الكشوف المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، فالتحفظ هو مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر، وتجنب المبالغة في التقديرات،

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره ،ص99.
[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ،ص2.
[3] - نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[4] صبايحي نوال، مداخلة سبق ذكرها،ص11.

دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، والتحفظ يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة بين القيم المحتملة للأعباء والخصوم[1].

ولقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية لهذا المبدأ لما له من تأثير على المؤسسة الاقتصادية وعلى المعلومة 103 المقدمة وهذا ما جاء في المادة 14 من المرسوم 156/08[2]:

- يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجه؛
- ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء؛
- يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

1-2-5-لاكتمال : لكي تكون المعلومات الواردة في الكشوف المالية موثوق فيها، يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح بها اعتبارات الأهمية النسبية، دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوف المالية .

إذن فالملائمة و الموثوقية هما خاصيتان أساسيتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من ممكنن هذه الخاصية من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات[3].

1-3- القابلية للفهم : هي عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، في ظل افتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين لتمكينهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية[4].

---

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص211 .

[2] المادة رقم 14 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 ،الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في تاريخ 28مايو 2008 ،الجزائر.

[3] ايحي نوال،" **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي 88 الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي05 -06 ماي 2013 ص19.

[4] خير الدين قريشي، "**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة 89قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ،ص 66 .

لقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات بتقديمه، ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية.

ويمكن توضيح محتوى الملحق حسب النظام المحاسبي المال[1]ي فيما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبية وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية الأساسية؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المندمجة، من المؤسسة الأم إلى فروعها والمعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الفروع؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لاكتساب صورة وفية للمؤسسة .

2- **الخصائص الثانوية**

2-1- القابلية للمقارنة : هي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى[2].

وقد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون رقم 11/07"[3]توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة. يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

[1] هواري سويسي، بدر الزمان خنقاني، "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS والمعايير الدولية للمراجعة ISA ،جامعة سعد دحلب ،البليدة، يومي 13-11 ديسمبر2010،ص34.

[2] نوي الحاج ، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 09 ، جامعة شلف ، 2013 ، ص37 .

[3] المادة رقم 11 من قانون رقم 156/08 المتضمن أحكام القانون رقم 11/07 ، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008 الجزائر

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارن.

ولتحقيق هذه الخاصية يجب على المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في[1]:

- **إتباع نفس مفاهيم القياس**: وهذا بتوحيد مختلف المفاهيم المتبعة في عملية القياس المحاسبي؛
- **إتباع نفس المبادئ المحاسبية:** ويتجسد هذا بإتباع المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- **إتباع نفس طرق التبويب**: يعتبر التبويب جزء من عملية القياس المحاسبي، ونتيجة لارتباط خاصية القابلية للمقارنة بعملية القياس المحاسبي، يمكن القول أيضا أنه من بين الإجراءات المحققة لهذه الخاصية هو إتباع نفس طرق التبويب المعتمدة؛
- **إتباع نفس طرق العرض والإفصاح**: تتمثل طرق الإفصاح في القوائم المالية الأساسية ومختلف ملحقاتها ، والأمر الذي لا شك فيه أن تجانس هذه الطرق في المؤسسة من سنة إلى أخرى وبين مختلف المؤسسات يسمح بتحقيق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية.

2-2 التبات (التنسيق): يعني ذلك أن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات المحاسبية في المؤسسة ثابتة من فترة لأخرى، مع امكانية التغيير الضروري لها بشرط الإفصاح عن ذلك.

ثانيا: تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل ضمان جودتها:

1- تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يجب أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق لكي تكون مفيدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره ص 44 .

اتخاذ قرارات جيدة،لذلك عادة ما يكون تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة آثار الخصائص النوعية الثانوية و القيود على المعلومات الملائمة هي على النحو التالي[1]:

- تحديد ظاهرة اقتصادية يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة المعدة للتقرير؛
- تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة والتي تكون ملائمة لو كانت متاحة ويمكن تمثيلها بصدق؛
- تحديد ما إذا كانت المعلومات متاحة ويمكن تمثيلها بصدق، وإن كانت كذلك تنتهي عملية استيفاء الخصائص النوعية الأساسية عند تلك النقطة.

2- قيود التكلفة على المعلومات المحاسبية المفيد

الملائمة بين التكلفة والعائد تعتبر قيدا حاكما وليس خاصية نوعية فهي قاعدة عامة يجب مراعا عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرارات بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها، إذ يجب أنتفوق منفعة المعلومة تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب بالإضافة إلى أن تكلفة المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثل تكلفة السلع ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما[2]:

- تكال
- يف مباشرة تشمل مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولا إلى المعلومات؛
- تكاليف غير مباشرة تتضمن مصاريف نشر المعلومات وما يلحق بها من إيضاحات.

3- تكلفة مخرجات النظام المحاسبي المالي

3-1- تكلفة المعلومات الأساسية[3]: وهي الكلفة التي لابد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة، ويمكن لعناصر هذه الكلفة بصورة عامة فيما يلي: الرواتب، أقساط الإهتلاك للموجودات الثابتة، مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة، الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة، كلفة تحليل وتصميم النظام.

[1] نفس صفحة ،نفس مرجع .
[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص101 .
[3] نفس مرجع سابق ، ص102.

3-2- تكلفة المعلومات الإضافية: وهي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها، ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين اعتبار الكلفةواعتبار العائد، وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية.

حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية لها في اتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه شخص من جراء استخدام هذه المعلومات، ويتعلق هذا العائد بقيمة المعلومات الإضافية .

ثالثا: نوعية المعلومات المفصح عنها للمستثمرين(متخذي القرارات)

إن المعلومات الأكثر فائدة هي تلك المعلومات التي تكون مهمة في ترشيد القرارات وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدميها، ومنه نجد أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومة لوحدها بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، واعتمادا على هذا فمهنة المحاسبة حددت تاريخيا مستويين لمستخدمي المعلومات المحاسبية هما:

1. **المعلومات المقدمة إلى المستثمر العادي (متوسط الفطنة)**[1]: لقد حدث تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتخذ القرارات أو المستفيد من القوائم المالية، فقبل بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية تتوجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1933 -1929)تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية إلى المساهمين والمستثمرين، ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية وليس المحاسبين، وهكذا فإن توجه المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمر العادي أدى بداية إلى الاقتصار على متن القائمتين الماليتين الأساسيتين، قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل فقط، ثم تدريجيا أضيفت ملاحظات هامشية على تلك القوائم حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة وتحديد استهلاكاتها، وطريقة تقويم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة، ويسمى الإفصاح الموجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية[2].

[1] رضوان حلو حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.
[2] نفس مرجع سابق ، ص198.

2. **المعلومات المقدمة إلى المستثمر الحصيف:** يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) (مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، فلقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للاتجاه النفعي في البحوث المحاسبية أواخر الستينات من القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة تتسم بالمصداقية.

فالإفصاح المقدم إلى المستثمر الحصيف يسمى بالإفصاح الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي الخاص بالمستثمر العادي بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية، وجدول تغير الأموال الخاصة،ومتممات أخرى للكشوف المالية كملحق تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو يولي أهمية خاصة فيما يتعلق بخاصية القابلية للفهم من خلال ملحق يسمى "**السياسات المحاسبية والإيضاحات**" الذي يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

و لكن هذا الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشوف المالية الأخرى، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام أو الإفصاح و الأهمية النسبية.

فالملحق لا يشمل إلا على المعلومات الكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها، فلقد اعتبر لنظام المحاسبي المالي الصورة الصادقة انعكاس لمبدأ الأهمية النسبية[1].

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبي

إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص38.

تستعمل هذه الكشوف، فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية، وتتمثل الخصائص الشخصية في[1]:

1. **الكفـاءة:** المقصود بالكفاءة أداء المهام على نحو يمكن الاعتماد عليها بما يتفق مع القوانين التنظيمية، والمعايير الفنية بشكل ملائم، فالكفاءة أمر هام جدا لدى مجتمع الأعمال، ولجلب الثقة في الحكم المهني للمحاسبين، وتأكيدها للمصرح لهم بها.

يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة أن تكون حازمة في منح تراخيص مزاولة العمل للمحاسبين، وبوجه عام يجب أن يحصل المحاسب على تعليم جامعي في تخصص المحاسبة، ويجتاز اختبار ويمر بعدد من سنوات الممارسة المحاسبية، كما هو معتمد في الدول المتقدمة.

2. **السلوك الأخلاقي:** إن الاهتمام بالكفاءة المهنية لا يقلل من أهمية الالتزام بالسلوك الأخلاقي أي أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات المحاسبية، وأصبح ميثاق السلوك الأخلاقي أو السلوك المهني ضروريا، لتوجيه الأنشطة التي يقوم بها الأعضاء في المنظمات المهنية وعلى الهيئات المشرفة على المهنة أن تولي ذلك بالغ الأهمية.
3. **الخلو من التحيـز:** إن خلو المعلومة من التحيز يحقق خاصية الحياد المذكورة سابقا وله نوعان هما[2]:

- تحيز في عملية القياس: كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس يظهر تحيزا لصالح الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين؛
- تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة أو الخبرة؛
- ومنه فالكفاءة والسلوك الأخلاقي لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية وبالتالي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.

بالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر التي تساهم في جودة المعلومات المالية، هناك المنظمات المهنية الوطنية والإقليمية والدولية التي تؤطر مهنة المحاسبة، وتسعى باستمرار في حث المؤسسات على تطبيق مختلف المعايير من أجل الوصول إلى معلومة بجودة عالية.

المطلب الثالث: نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات محاسبية

[1] نفس مرجع ، نفس صفحة .

[2] رضوان حلو حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 206 .

تتمثل نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في[1]:

- ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح ، باعتبار أن القوائم المالية من المداخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- الإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي تواجه التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية؛
- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية؛
- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور ة صادقة لها بين المستثمرين؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل؛
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها ،تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

[1] نوي الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

خاتمة الفصل

باعتبار أن المعلومة المحاسبية هي العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي وأداة الربط بين المؤسسة ومستعملي هذه المعلومات ونظرا لهذه الأهمية البالغة للمعلومة فإن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلوم كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات

الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة،وقياس كفاءتها ،وعن التغير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ولهذا الغرض جاء النظام المحاسبي المالي الذي شكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
حسب النظام المحاسبي المالي

التمهيد

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، مست مختلف جوانب المحاسبة، وأحدثت تغيرات جذرية من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل لمحاسبي.

إن المعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، التي يجب أن تكون ملائمة وموثقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، ولهذا السبب اهتمت الجهات المؤولة عن المحاسبة وعن وضع المعايير المحاسبية بوضع الأسس الموحدة الأزمة لإعداد وعرض التقارير المالية المتمثلة أساسا في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال والملاحق.

وعليه سنتناول في هذا الفصل:

- المبحث الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الماليSCF.
- المبحث الثاني: الغرض من إعداد القوائم المالية.
- المبحث الثالث: إعداد عروض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF .

المبحث الأول : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين وهما القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم السابقة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، كتعدد الجهات التي تستخدم القوائم الدالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك قرارات.

أولا: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، المؤسسة في نهاية الدورة[1].

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات[2].

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح المركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة ومجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل هذه القوائم المالية عامة على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال والملاحق.

ثانيا: مستخدمو القوائم المالية

1- المستثمرون : يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالشركات وتقاريرها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر وتحمل مما يترتب عليها من خسارة في حال فشل الشركة في تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حال نجاحها، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علو التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 ، ص: 35.

[2] قوادري محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 47.

المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشركة والتي قد تأخذ صيغة استثمارية أو صفة رقابية أو الاثنين معا[1].

لذلك يمكن القول إن فئة المستثمرين يهمهم الحصول على:

- معلومات على الأرباح الفعلية المحققة؛
- الأرباح المحتسبة للسهم الواحد؛
- القيمة السوقية للسهم الواحد ومعدلات نمو آسهم المنشئات المماثلة؛
- معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في الرسم سياستها التمويلية، ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة.

2- الإدارة : تبدو حاجة الإدارة إلى المعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف، والسبب في ذلك يتمثل في نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة ولتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

إن مهمة التخطيط هي الجانب الأول في وظيفة الإدارة والشركة بصفة عامة. يتمثل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال الاستخدام الأمثل لها وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في تحقيقها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف[2].

أما مهمة الرقابة فتتعلق بمهمة التأكد من كفاءة وفاعلية التنفيذ للخطة التي سبق وضعها للتحقيق أهداف الشركة، وتتعلق مهمة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها، كما تشمل تحديد مكانة الشركة في لحظة معينة من خلال مركزها المالي ومن خلال نوع نشاطها ويكون التقييم على مستوى الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية أو مقارنة مع السنوات السابقة أو مع الشركات المماثلة لها في النشاط[3].

3- الدائنون والموردون : يهتمون بالمعلومات المالية التي تمكنهم من تقدير مدى إمكانية الإقراض البيع بالأجل، والتأكد من توفير السيولة النقدية الكافية لدي طالبي القرض أو منح الائتمان، بحيث يستطيعون تسديد ما عليهم في تاريخ الاستحقاق[4].

4- الموظفون : يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية المنشأة التي يعملون فيها يحتاجون إلى المعلومات لاستخدامها في تعزي مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات أو الحصول على مزايا أخرى.

---

[1] جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[2] جمال لعشيشي ، نفس مرجع سابق ،نفس صفحة.

[3] صبرينة بن عروج، مرجع سبق ذكره ،ض10.

[4] رضوان حلوة حنان ، **مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري –التطبيقات العلمية** ،دار للنشر ،عمان،الأردن،ط2،2009،ص 32 -35 .

5- العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع أو الشركة من عدمه، كما يهتمون بنوعية وجودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفيرها[1].

6- المنافسون : يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معها ومراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم المالية ومركزهم المالي، ثم وضع إستراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم[2].

7- الدولة ومؤسساتها المختلفة : تهتم الدولة ومؤسساتها المختلفة بالمعلومات المالية لتحقيق أغراض الدولة، كتحديد السياسات الضريبية مدى تطابق المعلومات المالية مع القوانين النافذة في الدولة، كما تحتاج الدولة المعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات مشابهة أخرى.

8- الجمهور : ويقصد بالجمهور الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السالفة الذكر والذين يعكسون طموحات تصورات الشعب بصفة عامة، وتهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية والتقارير المالية الأخرى حول نشاط المنشأة ونموها، واتجاهها وهل يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق رفاهيته، وأثر المنشآت على البيئة والأضرار الناتجة عن مزاولة هذا النشاط والوسائل الكفيلة بتجنبها مستقبلا[3].

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة[4]:

1- **القابلية للفهم :**وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب أن تكون واضحة خالية من التعقيد ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم منفهم المعلومات.

2- **الملائمة :** حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين وتكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في التقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات على ذلك يحب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

3 - **الأهمية النسبية** : وهي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الإفصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

---

[1] رضوان حلوة حنان ،مرجع سبق ذكره ،ص 35 .

[2] اسية مطبوع، **اثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبي والجبائية على النتيجة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،الجزائر، 2011 ،ص 34.

[3] اسية مطبوع، نفس مرجع سابق، نفس صفحة .

[4] رضوان حلوة حنان ، **النموذج المعاصر من المبتدئ إلى المعايير** ، داروائل للنشر، عمان،2003،ص ص24 - 27 .

3-1- الموثوقية: وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والجذر وتكاملية المعلومات[1].

3-2- عدم التحيز: أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي؛

3-3- الحيطة والحذر: أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول ولإيرادات أو التقليل المتعمد للخصوم والمصاريف؛

3-4- الجوهر فوق الشكل: أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للإحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛

3-5- تكاملية المعلومات: أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوف منها أو إلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.

4- القابلية للمقارنة : أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، وهذا ما يساعد مستخدمو القوائم :

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية

1-أهمية ميزانية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها بحيث تحقق المزايا التالية[2]:

- بيان وقياس المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة بحيث يتطلب الأمر مقابلة أو مقارنة ما لدى المؤسسة من أصول وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الإتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعبر بنسب التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها (قدرة المؤسسة على سداد الديون الطويلة الأجل) ؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسب التزاماتها إلى حقوق الملكية.

[1] زطون حلوة حنان ، نفس مرجع ، ص 27.

[2] محمد سمير الصبان، محمد القيومي، **التحليل المالي للقوائم المالية**، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 2007 ، ص،ص 102- 103 .

2- أهمية حسابات النتائج

تكمن أهميته في توفير معلومات مفيدة تساعد في تقدير حجم وتوقيت التدفقات المستقبلية ودرجة عدم التأكد التي تصاحبها، بالإضافة يساعد في تحديد درجة المخاطرة المتعلقة بعدم تحقيق مستوى معين من التدفقات النقدية، إذ يمكن من خلال تحليل مكونات حساب النتائج من إيرادات وأعباء ومكاسب وخسائر والتعرف على العلاقات فيما بينها .

بالإضافة إلى ذلك فإن حساب النتائج يحقق الميزات التالية[1]:

- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء ؛
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذا نشاطاتها غير العادية.

3- أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

تكمن أهميته فيما يلي:

- التعرف على مقدار الأموال الخاصة وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال الفترة ؛
- التعرف على عناصر الأعباء و المنتوجات التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة.

4- أهمية جدول تدفقات الخزينة

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال السنة المالية، حيث تساعد هذه المعلومات المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في[2]:

- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها وكذلك مدى قدرتها على توزيع الأرباح ومدى حاجتها لمصادر تمويل خارجية؛
- جدول التدفقات الخزينة أداة لتقييم السيولة و المرونة المالية للمؤسسة أي مدى قدرتها على توفير أموال نقدية للاستفادة من أي فرص استثمارية جديدة أو إحلال الأصول في المستقبل ؛
- يسمح جدول تدفقات الخزينة بمقارنة المركز النقدي بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها في الفترات المالية المختلفة.

[1] نفس مرجع سابق ، ص 104

[2] محمد سمير الصبان ، ص 105.

5- أهمية الملحق

إن الملحق المرفق بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك نظرا لما يتضمنه من توضيحات لما تحتويه القوائم المالية، و التي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية وبانتفاء وجودها تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية[1] .

ولهذا يعتبر الملحق ذا أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في القوائم المالية، حيث تكمن أهمية الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية فيما يلي:

- تقديم معلومات عن الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد قوائمها المالية ؛
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب القوائم المالية، إلا ا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة على فهم محتوياتها.

ثانيا : أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم(4) الصادرة عن مجلس «Acounting APB principles bocard »المنبثق عن مجلس مبادئ المحاسبة المحاسبين القانونيين الأمريكيين « acconnting The American of certified public » مايلي :[2]

1- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة الضعف للمشروع؛
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع؛
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

2- تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين ...الخ؛

3- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

4- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

[1] نفس مرجع ، نفس صفحة

[2] حواس صالح، التوجه الجديد **نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 ، ص205.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة ، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب ، لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون و المقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها. كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسئولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهتم الملاك وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة[1].

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

[1] حواس صالح، مرجع سبق ذكره ،ص 206.

المبحث الثاني : الغرض من إعداد القوائم المالية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلي الغرض من إعداد القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية و ما مدى أهميتها و كذا إعدادها.

المطلب الأول : مسؤولية وشروط إعداد قوائم المالية

أولا :مسؤولية إعداد القوائم المالية

إن مسؤولية إعداد و تجهيز القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة المؤسسة، و عليها بيان أنها قد مارست ، الدقة و الاكتمال في إعدادها، أما حدوث أخطاء جوهرية أو غير جوهرية فان إدارة المؤسسة تتحمل المسؤولية الكاملة، حتى ولو استعانت بمدقق خارجي لإعدادها فذلك لا يعفيها من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها، و بذلك تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتقييم و وظيفة الوصاية التي أسندها الملاك للإدارة بتسيير أعمال المؤسسة و استخدام مواردها[1].

ثانيا: شروط إعداد القوائم المالية

عند إعداد و تقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعينا لاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها [2].

1- القوائم المالية تضبط و تعد في اجل أقصاه ستة أشهر(06) من تاريخ إقفال السنة المالية، و باستخدام الوحدة النقدية الوطنية؛

2- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد أن يكون معرف بصورة واضحة و أن تظهر المعلومات التالية بصفه دقيقة:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم التسجيل للوحدة التي تقدم القوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة المستعملة و مستوى التقريب.

3- كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط، و الدول المتواجدة فيها؛

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ،ا لجريدة الرسمية، العدد 19 ،الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص22.

[2] نفس المرجع سابق ، نفس الصفحة .

- ا لأنشطة الأساسية و طبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم و بالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة؛
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة؛
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، و يمكن التقريب المبالغ إلى ألف وحدة؛
- القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة يحتوي على عمود خاص بمبالغ الفترة السابقة و هو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي.

و في حال تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو إي سبب أخر، فان ترتيب و تغيير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة تفسر في الملحق.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في القوائم المالية

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد:[1]

1- **أثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية المالية (**APB**) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (**FASB**)توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) التي تتمثل في إصدار النشرات و المطبوعات و الأبحاث في مجال المحاسبة بالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا (ICAEW) مجموعة من النشرات و التوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

2 - **أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية :** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SCF) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ و المعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE) .

3- **النظام الاقتصادي القائم** : ويبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات

[1] جمعة فلاح، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة 54 الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004 ،ص20.

الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات الأزمة للتخطيط على المستوى القومي[1].

4 - **التضخم وارتفاع الأسعار** : حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (29)عام " 1989 " والمعاد صياغته عام " 1994 " والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

5- **أثر تدخل الدولة** :تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها .هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدني من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة[2].

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية و التشريعية المعمول بها في الدول ، والتي تنظم عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

المطلب الثالث :معايير عرض معلومات المالية

يمكن تعريف إطار عرض المعلومات المالية بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها عناصر القوائم المالية، لذا تعتبر المعلومات الواجب الإفصاح عنها جزء من كل معيار ومرجعا لما لم يتم التطرق إليه في كل معيار[3].

1- عرض القوائم المالية IAS 01

يهدف المعيار إلى و صف أسس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، ويطبق المعيار على جميع الكيانات التي تعرض قوائمها وفق معايير المحاسبة الدولية، ويرتكز على المحاور الرئيسية التالية[4]:

- تحديد أسس عرض القوائم المالية مع التأكد على قابليتها للمقارنة؛

[1] . جمعة فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص55.

[2] . نفس مرجع سابق ،ص 56 .

[3] محمد أبو نصار، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الثالثة، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2013، ص43 .

[4] محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره ، ص43 .

- التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها، طرق إعدادها، مزاياها والحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها؛
- وضع أساس يتم من خلاله تصنيف مكونات القوائم المالية وتحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في إعداد القوائم المالية؛
- التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.[1]

والقوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للكيان وأدائه خلال فترة معينة، تهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أعماله ومركزه المالي وتدفقاته النقدية خلال تلك الفترة.

1-1- الميزانية : لم يحدد معيار المحاسبة الدولي الأول شكل أو نموذج للميزانية بل أعطى الحد الأدنى من المكونات التي يجب أن تشملها (مع إمكانية إضافة عناصر أخرى) وهي: التثبيتات العينية، التثبيتات المعنوية، الأصول المالية، المساهمات المدرجة في الحسابات حسب الطريقة العادلة، المخزونات، الزبائن والمدينون الآخرون[2]،

النقدية وشبه النقدية، الموردون والدائنون الآخرون، أصول وخصوم ضريبية، المؤونات، الخصوم غير الجارية، الحقوق ذات الأقلية، رأس المال الصادر و الاحتياطات، والأصول المعروضة للبيع. ووفق هذا المعيار يختار الكيان في عرضه للميزانية والتمييز بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة أو تقديم الأصول والخصوم على أساس الاستحقاق، إلا أن هذا المبدأ يبقى مهما حتى ولو اختار الكيان طريقة التمييز بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

1-2- جدول حسابات النتائج : لم يحدد المعيار شكل أو نموذج لجدول حسابات النتائج بل حدد قائمة بالعناصر التي يجب أن تدرج فيه ويجب أن يشمل: نواتج الأنشطة العادية، نتيجة النشاط، الأعباء المالية، الحصص في النتيجة الصافية للمؤسسات المشاركة والشركات المشتركة المدمجة حسب الطريقة العادلة، الأرباح والخسائر بعد خصم ضرائب العمليات غير المنتهية، أعباء الضرائب على الأنشطة العادية، النتيجة الإجمالية، والنتيجة الصافية. ويمكن للكيان عرض الأعباء إما حسب طبيعتها أو حسب وضيفتها، إلا أن الكيانات التي تقدم حسابات النتائج حسب الوظيفة يجب أن تقدم معلومات حول طبيعة الأعباء في الملحق.

1-3- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يجب على كل كيان أن يعرض وبصفة مستقلة قائمة يظهر فيها النتيجة الصافية للدورة، النتائج والأعباء والأرباح والخسائر التي تعود بشكل مباشر على رؤوس الأموال الخاصة، تغيرات الطرق والتي لها تأثير على رؤوس الأموال الخاصة، حركات رؤوس IAS المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة وفق المعيار IAS 08 والتي لها تأثير على رؤوس الأموال الخاصة ، حركات رؤوس الأموال، رصيد الأرباح المتراكمة غير الموزعة في بداية ونهاية الدورة المحاسبة . والمطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة

[1] .خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص 31

[2] نفس مرجع سابق ص 32.

من الأسهم العادية و رؤوس الأموال وعلاوة الإصدار و الاحتياطات في بداية ونهاية الفترة مشيرا إلى كل التغيرات على حدا .

1- 4- الملحق : يحتوي على الإيضاحات الخاصة بالقوائم المالية ويكون مهيكل وفق ما يلي[1]:

- الإفصاح عن المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة الدولية غير المعروضة في القوائم المالية؛
- تقديم معلومات حول أساس إعداد وعرض البيانات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة والأحداث الهامة؛
- تقديم المعلومات الإضافية الأزمة لفهم مكونات القوائم المالية؛
- تقديم المعلومات الإضافية الأخرى بما فيها الحالات الطارئة والمعلومات غير المالية.

من خلال عرضنا للمعيار المحاسبي الدولي الأول ومطابقته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول عرض الكشوف المالية[2] ،نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي التزم بما جاء في نص المعيار إلا أنه قدم نماذج قاعدية للكشوف المالية يجب تكييفها واعتمادها من طرف كل كيان.

2- قائمة التدفقات النقدية IAS 07

يهدف المعيار إلى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للكيان خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة التدفقات النقدية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة الكيان على توفير النقدية، و تستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وأثر التغير في الأسعار وتشمل التدفقات الداخلية والخارجية النقدية وشبه النقدية، فالنقدية تتمثل في الأرصدة لدى البنوك، المبالغ المرصودة في الصندوق والودائع تحت الطلب بما فيها الودائع المصرفية التي تسدد عند الطلب الأول، أما شبه النقدية فهي الالتزامات قصيرة الأجل القابلة للتحول بسهولة إلى نقود والتي يكون خطر قيمتها هين، ويتم عرض التدفقات النقدية للدورة وفق طبيعة النشاط كما يلي:

- ✓ **التدفقات الناجمة عن الأنشطة العملياتية**: وهي التدفقات الناتجة عن النشاط الرئيسي للكيان والنشاطات الأخرى باستثناء الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ؛
- ✓ **تدفقات الأنشطة الاستثمارية:** هي جميع التدفقات الناتجة عن اقتناء أو بيع أصول طويلة الأجل والالتزامات الأخرى التي لم تصنف كشبه نقدية؛
- ✓ **تدفقات الأنشطة التمويلية**: هي جميع التدفقات الناتجة عن الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض.

[1] -BRUN STEPHAN, L'essentiel des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualiano Editeur Paris, F rance, 2004, P54.

[2] - قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ويقضي المعيار بتقديم الكيان لتدفقاته النقدية الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة إلا أنه يفضل الطريقة المباشر ة، كما نص على ضرورة ترجمة التدفقات النقدية للشركات التابعة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد عند تاريخ حدوثها.

من خلال عرضنا لمعيار المحاسبة السابع ومقارنته بما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول جدول سيولة الخزينة، يمكن ملاحظة أن النظام المحاسبي المالي التزم بهذا المعيار وأوصى باستخدام الطريقة المباشرة في تقديم التدفقات الناشئة عن من الأنشطة التمويلية، كما قدم نموذجين لجدول ل تدفقات الخزينة(الطريقة المباشرة، الطريقة غير المباشرة) يجب تكييفه مع كل كيان[1].

3- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS 24 :

يهدف المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية تأثير المركز المالي للكيان و نجاحاته بوجود أطراف ذات العلاقة، والتي حددها في[2]:

- الكيانات التي تتحكم أو يتحكم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت السيطرة المشتركة مع الكيانات المعدة للقوائم (الشركات القابضة، الشركات التابعة، الشركات الحليفة)؛
- الكيانات المشاركة؛
- الأفراد الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر حق التصويت في الكيان المعد للقوائم المالية؛
- المسيرين الرئيسيين، أي الأشخاص الذين لديهم سلطة أو مسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة؛
- الكيانات التي يمارس عليها مساهم أو مسير أو مدير سلطة معتبرة؛
- الأفراد الذين يمتلكون حق الرقابة على الكيان.

وتعتبر الأفراد ذات العلاقة إذا كان أحد الأطراف يملك السيطرة على الطرف الأخر أو يمارس تأثير كبير عليه في اتخاذ قراراته المالية و التشغيلية ، ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن ما يلي [3]:

- العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة؛

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسه، 2010 -2011 ،ص132.

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره،ص 408

[3] BOUBKAIR ABDERRAHMANE ADNANE**, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS et les Perspectives de Leur Adoption en Algérie**, Mémoire de Magister ès Sciences de Gestion Option Monnaie et Finances, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université d'Alger 2006/2007, P 79.

- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على الكيان الإفصاح عن طبيعة العلاقات والأطراف ذات العلاقة إلى جانب معلومات حول المعاملات لفهم تأثيراتها المحتملة؛
- يجب على الكيان تقديم معلومات حول أجور المسيرين الرئيسيين؛
- تقديم معلومات بشكل مفصل عن كل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة.

التزام النظام المحاسبي المالي بالمعيار المحاسبي الدولي الرابع و عشرون من خلال ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و الذي نص على ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع والشركة الأم وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مع مسيرتها (طبيعة العلاقة ،نمط المعاملة ، حجم ومبلغ المعاملات ، سياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات)[1].

[1] - قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

المبحث الثالث :مفاهيم حول القوائم المالية

القوائم المالية هي وثائق شاملة تعطي صورة مختصرة عن الأداء و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية .فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية، و بالتالي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

المطلب الأول: الميزانية

1- مفهوم الميزانية

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى (حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية) [1].وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة ا تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين. [2]

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

تصف الميزانية عناصر الأصول وعناصر الخصوم كلا على وحدة و تبرز بصورة منفصلة العناوين الآتية على الأقل، عند وجود عمليات تخص هذه العناوين [3]:

في الأصول:

- التثبيتات غير المادية ؛
- التثبيتات المادية ؛
- الإهتلاكات ؛
- المساهمات ؛
- الأصول المالية ؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا) ؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابي.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990 ، ص 215- 216 .

[2] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007 ، ص61.

[3] الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.220 ، ص13 .

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى ؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة ؛
- الموردون والدائنون الآخرون ؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- مؤونات للأعباء وللخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا) ؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

في حالة الميزانية المدمجة :

- المساهمات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات أقلية.

معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق :[1]

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- الشركة الأم؛
- الفروع؛
- الجهات الأخرى مرتبطة (المساهمين، مسيرين، .....)؛
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي يملكها الكيان، فروعه والكيانات المشاركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

[1] الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 3.220 ، ص ص : 23-24 .

3- عرض الميزانية المحاسبية

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية[1]:

جدول رقم (02-01) محتوى فصول ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في N/12/31 .

الأصول المالية	إجمالي N	اهتلاكات /أرصدة N
لأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء	207	2907/2807
التثبيتات المعنوية	20 (خارج207)	280(خارج2807)
		290 (خارج2907)
التثبيتات العينية	21و22 (خارج 229)	281و282و291و292
التثبيتات الجاري انجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعية موضع المعادلة .	265	
المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج265و269)	
السندات الأخرى المثبتة		
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	271و272و273 274و275و276	
مجموع الأصول غير الجارية		
أصول جارية		
المخزونات والمنتجات قيد صنع	30إلى 38	
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج419)	
المدينون الآخرون	409 مدين (42و43و44	39

[1] . الجريدة الرسمية العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 3.220 ، ص 24 .

الضرائب الأصول الأخرى الجارية	(خارج444 الى448) 45 و 46 و486 و489) 444 و445 و447 مدين 48	496 و459
الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية اموال الخزينة	50(خارج509) 519وغيرها من المدينين (51و59و52و53و54)	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

مصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد19**،25 مارس 2009 ص28 .

الجدول رقم (02-02) محتوى فصول ميزانية الخصوم السنة المالية مقفلة في 31/ N/12 .

الخصوم	**N**
<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و 108
رأس مال غير المطلوب	109
العلاوات والاحتياطات (الاحتيطات المدمجة) (1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
<u>الخصوم غير الجارية</u>	
القروض الديون المالية	16 و 17
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	

الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (409 خارج)
الضرائب	**دائن 444 و 445 و4**
الديون الأخرى	419 و509 دائن (42،43،44(444خارج إلى 44745 ، 46 ، 48
خزينة الخصوم	519 وغيرها من الديون 51 و52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

الملاحظة: لا يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة .

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد25،19 مارس 2009 ص29.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

1- مفهوم حسابات النتائج :

يعرف حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي كالتالي[1] :

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (أي النواتج) المنجزة من خلال المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها.

كما بين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الوظيفة.

يتم إعداد حساب النتائج على أساس تصنيف الأعباء والإيرادات حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة المرتبطة بها وكلاهما يؤدي إلى نفس النتيجة، إلا ا أن تصنيف الإيرادات والأعباء في المحاسبة حسب الطبيعة واستنادا إلى مدونة حسابات النتائج عملية إجبارية، في حين ترك حرية الاختيار للمؤسسة بإمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق وزيادة عن مدونة حسابا الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة تستعمل مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة حسب خصوصياتها واحتياجاتها[2].

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011 ،ص 10.

[2] الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كمالي[1]:

2-1- المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيم والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .

2-2- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[2]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال ؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المادية؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالتثبيتات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

في حالة حساب النتيجة المدمجة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

[1] الجريدة الرسمية العدد19، مرجع سبق ذكره ، المادتين 24-25 ص13

[2] الجريدة الرسمية العدد19،مرجع سبق ذكره المادة رقم 2.230 ، ص24.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج.

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
- وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب النوع، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها[1].

3- عرض حسابات النتائج

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من (ربح أو خسارة)، من خلال مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات. لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:[2]

3-1- حسابات النتائج (حسب الطبيعة): يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الاهتلاكات، مشتريات البضائع،)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال) ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالي:

3-1-1- النتيجة العملياتية : وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع، وتشمل النتيجة العملياتية للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال، ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد(طرح) كافة الأعباء العملياتية، وإضافة المنتوجات العملياتية. ونقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء والمنتوجات العملياتية في الجدول التالي:

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 19، المادة رقم 3.230 ص 27.

[2] نفس مرجع سابق ، ص28 .

الجدول رقم (02-03) المنتوجات والأعباء العملياتية.

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية
مشتريات البضائع والمواد الأولية و التموينيات الأخرى. . تغيرات المخزون . المشتريات المستهلكة. مشتريات أخرى وأعباء خارجية. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. مخصصات الإهتلاك والمؤونات. الأعباء العملياتية الأخرى.	مبيعات من البضائع المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات رقم الأعمال. تغير المخزونات والمنتجات قيد الصنع. الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال. استئناف على خسائر القيمة والمؤونات. المنتجات العملياتية الأخرى.
المجموع	**المجموع**
النتيجة العملياتية	

المصدر: عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار محمد مولاهم للنشر،برج بوعريريج،الجزائر ،2011،ص85 .

من أجل حساب النتيجة العملياتية حسب هاته الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال، وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع الخدمات المنتجة من طرف المؤسسة. ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال[1]؛
- **استهلاك السنة المالية:** يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى ؛
- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين الإنتاج السنة المالية، ويعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة[2]؛

[1] - Yves-Alain Ache Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur**. HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004, p 34.

[2] - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 27.

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ما عدا الضريبة على الأرباح (من جهة أخرى) وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة ن ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة [1].
- **النتيجة العملياتية**: ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات .

3-1-2- النتيجة المالية: ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية، ونقدم في الجدول التالي كلا من المنتوجات والأعباء المالية.

الجدول رقم (02-04) : المنتوجات و الأعباء المالية .

النواتج المالية	الأعباء المالية
منتوجات المساهمات. عائدات الأصول المالية. عائدات الحسابات الدائن. فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة. أرباح الصرف. الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية. المنتوجات المالية الأخرى.	عباء الفوائد. الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات. فارق التقييم عن أصول مالية-نواقص القيمة. خسائر الصرف. الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية الأعباء المالية الأخرى.
المجموع	**المجموع**
النتيجة المالية	

المصدر :عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار محمد مولاهم للنشر، برج بوعريريج،الجزائر ،2011، ص87 .

- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العماليتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة" العادية " المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة[2].

[1] - Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier.** groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001, p.p 83-84.

[2] -Christian Hoarau, OP.Cit., p85.

- **النتيجة الاستثنائية:** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا، مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية المتوقعة.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية[1].

وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

الجدول رقم (02-05)محتوى فصول حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ...إلى .....

البيان	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	61 و62
2- استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66

[1]- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011 ، ص 93.

6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	**695+698**
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	**692+693**
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	**77**
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	**67**
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

الملاحظة: لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس 2009 ص34 .

2-3- جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة): ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية[1]. ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات، مشتريات البضائع،.....الخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة ، كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

الجدول رقم (02-06) حساب النتائج (حسب الوظائف).

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلف المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكليف التجارية			
الأعباء التجارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
مصاريف العاملين المخصصات للإهتلاكات			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية التغيرات			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات الغير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتائج الصافية للمجموع المجمد(1)			
منها حصة ذو الأقلية			
حصة المجمع (1)			

ملاحظة: لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة .

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس 2009 ص31.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية .

3-2-1-**الهامش الربح الإجمالي :** وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.[1]

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – تكلفة المبيعات

- **رقم الأعمال**: الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به[2].

رقم الأعمال= إيرادات المبيعات – (مردودات و مسموحات المبيعات+ الخصم المسموح به).

- **كلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلفة التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء.[3] وتحسب هذه الكلفة في المؤسسة التجارية من خلال :

تلكفة المبيعات=صافي المشتريات+المصاريف المدفوعة على المشتريات+بضاعة أول الفترة- بضاعة آخر الفترة .

أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلا من شرائها.

كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول المدة (مواد خام+ مواد تحت التشغيل+ بضاعة جاهز) +صافي مشتريات المواد الخام+ أجور صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية غير مباشرة- بضاعة آخر المدة (مواد خام+ بضاعة تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة).

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص31 .

[2] دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص 79 .

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص31 .

3-2-2- النتيجة العملياتية : وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي)، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الادارية والأعباء العملياتية الأخرى.

- **التكاليف التجارية**: فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة، مثل . الإعلان والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية الخ؛
- **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في المكاتب المؤسسة[1] .

العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتوجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية- الأعباء الإدارية- الأعباء العملياتية الأخرى .

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

1- تعريف التدفقات النقدية

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية بقائمة مالية جديدة وهي (المعيار FASB(95 فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبة التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية[2].

والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، ذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية وتقرر هذه القائمة عما يلي.

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة؛
- لصفقاتها الاستثمارية؛
- لصفقاتها التمويلية؛
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

[1] . دريد كامل آل شبيب ،مرجع سبق ذكره، ص 33 .

[2] . مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 195 .

2- مكونات قائمة تدفقات الخزينة

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى الأنشطة التشغيل و الاستثمار و التمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها [1]، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

2-1- الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، وذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية[2]:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)؛
- وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

2-2- الأنشطة الاستثمارية: هي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية. [3]

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى؛
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

[1] . أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص282 .

[2] . رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ص 346 .

[3]- Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes IAS/IFRS, Pearson éducation, Paris, France, 2008, p45

2-3- الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. وتتضمن التدفقات التالية:[1]

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو الصكوك الملكية الأخرى؛
- المدفوعة النقدية للملاك لاقتناء أو استيراد أسهم المؤسسة؛
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهانات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا. فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي[2].

3- إعداد قائمة التدفقات النقدية

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لا بد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة، وهي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق. وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه.[3] ويسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة ولكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، ونوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها. وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين. وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.

الخطوة الثانية: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا

[1] - أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر،2003، ص 78 .

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 228 .

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، 198 .

مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة. وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة[1].

3-1- الطريقة المباشرة: ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال[2].

- السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛
- عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي؛
- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الإهتلاكات ، المؤونات ، و خسائر القيمة؛
- بنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .

3-2- الطريقة غير المباشرة: ويشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية، وتضم هذه البنود: [3]

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة مكاسب؛
- خسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية؛
- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الخطوة الثالثة: تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما.[4]

الخطوة الرابعة: تم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها. حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.[5]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 292 .

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص229 .

[3] مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS1) المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) ،**عرض بيانات المالية** ، المادة رقم 20 ، ص98 .

[4] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 295 .

[5] Brunot COLMANT et autres, OP.Cit., P 56

الجدول رقم (02-07) : جدول السيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات لمقبوضة من عند الزبائن المبالغ ا المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و ا المصاريف ا المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج لمدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية لمسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات ا لمالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج ا لمستلمة صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات ا المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر :، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد19**،25 مارس ص**35** .

الجدول رقم (02-08) : جدول سيولة الخزينة (طريقة غير المباشرة) الفترة من .... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهلاكات و الأرصدة			
.تغير الضرائب المؤجلة			
.تغير المخزونات			
-تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
.تغير الموردين و الديون الأخرى			
.نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل) ج(			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ، ص 36.

4- أنواع أنشطة التدفقات المالية التي يجب الإفصاح عنها في جدول تدفقات لخزينة

حسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة قدمّ مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها (مصدرها) وتتمثل في:

- التدفقات الّتي تولّدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غير ها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة لتمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصةّ أو القروض)؛
- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدمّ كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل[1].

وباعتبار أن المؤسسة تقوم بثلاث أنواع من النشاطات :نشاطات العمليات، نشاطات الاستثمار ونشاطاتها لتمويل، تقوم بتصنيف تدفقات كل نشاط على حدا.

4-1- تدفقات نشاطات العمليات :هي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشأت من أجله المؤسسة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار ونشاطات التمويل،إن تدفقات نشاطات العمليات تتطلب التفاصيل، عكس على ما هو عليه الحال بالنسبة لنشاطات الاستثمار ونشاطاتها لتمويل، وهي تعرض بطرقتين[2]:

4 -1-1- الطريقة المباشرة (الطريقة الموصى بها): هيا لطريقة الّتي تلخص مختلف التدفقات الّتي تسهم في رصيد أموالا لخزينة، وحسب النظام المحاسبي المالي فهي تتمثلّ في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

[1]. الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره،ص، 26 .

[2] .. .محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص 80 .

4-1-2- الطريقة غير المباشرة (الأكثر استعمالا): تتمثلّ هذه الطريقة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير فيا لخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات تغير الموردين ....) ؛
- المتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا[1].

4-2- تدفقات نشاطات الاستثمار :توافق تدفقات الاستثمار تدفقات أموالا لخزينة المتولدة عن اقتناء التثبيتات أو التنازل عنها.

4-3- تدفقات نشاطات التمويل :تتمثل تدفقات التمويل في التدفقات الّتي تؤثر على رؤوس الأموال أو القروض وتتضمن عموما:

- القروض الجديدة والتسديدات (يجب أن تعرض كلا على حدا)؛
- زيادة رأس المال أو نقصه؛
- دفعات حصص الأرباح (تقيد على هذا المستوى أو في التدفقات العملياتية).

يجب أن توافق جميع الأنواع الثلاثة للتدفقات تغير أموالا لخزينة بين بداية السنة المالية ونهايتها.

المطلب الرابع :قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

أولا :قائمة تغيرات الأموال الخاصة

1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[2].

[1] الجريدة الرسمية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص.26 .

[2] نفس المرجع ، المادة رقم 1.250 ، ص 27 .

2- إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

2-1- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار؛
- فارق التقييم؛
- فارق إعادة التقييم؛
- الاحتياطات والنتيجة.

2-2- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

2-2-1- التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهام: تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية. ووفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس، والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية .ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.[1] ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

2-2-2- مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات: الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم) ، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج[2].

2-2-3- النتيجة الصافية: الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج. وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة[3].

[1] الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، المادتين رقم138. 2/138 .3 ن ص 21.

[2] طارق عبد العال **تحليل القوائم المالية لأغراض الا ستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية** , الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006 ص251

[3] نفس مرجع سابق، ،ص 254 .

2-2-4-المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة :وتشمل ما يلي :

- **زيادة رأس المال :** من خلال إصدار أسهم جديدة (وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة إصدار)؛
- **الحصص المدفوعة** :وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج، الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات تظهر في حساب النتائج.

3- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاص

حسب النص المعايير المحاسبي الدولي الأول IAS01 المعدل فإن الجدول حصص لتغيرات الأموال الخاصة ناتجة عن العمليات مع المساهمين (الملاك) كتوزيع الأرباح، زيادة رأس المال... وأن إظهار أي لإرادات والأعباء المسجلة، عن النتيجة الشاملة، في هذا الجدول غير مسموح به[1].

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي[2].

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...) ؛
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية .

[1]. محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]. القرا العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.250 ، ص 26

الجدول رقم (02-09) جدول التغير في الأموال الخاصة.

		رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر2 -N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة ا المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر1 -N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في **31** ديسمبر 1 - N						

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد** 19،25 مارس ، ص37.

ثانيا :الملاحق

1- تعريف الملحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة .ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية[1].

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي[2]:

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية ؛
- جدول الإهتلاكات ؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

2- طريقة عرض الملاحق

يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى:

- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبية الدولية؛

[1] الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] نفس مرجع سابق ، ص،ص 41 . 43 .

- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل كيان مالي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي؛
- بيان يوضح أسس القياس و السياسات المحاسبية المطبقة.

و إفصاحات أخرى تشمل:

- ا لبنود الطارئة والالتزامات و الإفصاحات المالية الأخرى.

3- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في ملحق الكشوف المالية

يشمل الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول السيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة[1]؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و لفروع أو الشركة املأ و كذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

و فعلا فان الملحق يجب أن لا يشمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية و نتيجتها.

[1]. الجريدة الرسمية العدد 19 ، مرجع سبق ذكره ،ص 41.

4- نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

الجدول رقم (02-10)تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتاتالمعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة الأول: يجب أن يفصل كل عنوان حسب مدونة الأبواب الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة الثانية : سمح عمود "" ملاحظة " بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص عنوان (تغيرات مؤسسات ، طريقة التقييم ..).

ملاحظة الثالث : يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند اللزوم إلى "اقتناءات، إسهامات ، إنشاءات".

ملاحظة الرابع : يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى" العمليات بيع"،"عمليات انفصال "عمليات الوضع خارج الخدمة ".

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ، ص41.

الجدول رقم (02-11) جدول الإهتلاكات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غي جارية					

الملاحظة الأول : يجب كل عنوان على الأقل حسب المدونة الأبواب الواردة في الميزانية .

لملاحظة الثانية : يسمح "ملاحظات" بأن عن الطريق الإحالة ، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو النسبة الإهتلاك المستعملة ، نسب الإهتلاك..).

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ،ص 42 .

الجدول رقم (02-12) جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيم المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد** 19،25 مارس،ص،4

الجدول رقم (02-13) جدول المؤونات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ،ص 41

الجدول رقم (02-14) كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب ا لمدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى ا لموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ، ص43.

خلاصة الفصل

يتضح مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها ، سواء من حيث الإطار لمفاهيمي أو من حيث القياس و التقييم والمحاسبيين إضافة إلى طريقة إعداد و تقديم القوائم المالية ، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية و المالية الجديدة ، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم ، وهو ما ينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا ، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية و مالية تتميز بالصدق و الموثوقية و القابلة للمقارنة.

سمحت لنا الدراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي التعرف على أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية ولكي تلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة ، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر(الملائمة،الموثوقية ، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة)في المعلومة الواردة في هاته القوائم ، وهذا من خلال الالتزام بالفروض و المبادئ المحاسبية .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

تمهيد

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية و إلى ماهية الإفصاح، وإلى القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي و مدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية و المساهمة على التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية و الوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في صلبها وفق النظام المحاسبي المالي .

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي قمت بتربص عند مكتب خبير محاسب و محافظ حسابات الذي قام بإعطاء قوائم مالية تخص إحدى زبائنه و ذلك لعرض لنا القوائم المالية وفق النظام المحاسب المالي .

و سوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

- **المبحث الأول: تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المحاسبية .**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للأحد زبائن المكتب خبرة المحاسبية.**

المبحث الأول : تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المحاسبية .

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمكتب محل الدراسة والخدمات التي يقدمها بدءا بمسك المحاسبة والخبرة القضائية وتدقيق الحسابات.

المطلب الأول : تعريف بالمكتب

يمكن تعريف المكتب حسب النص القانوني على إنه مكتب معترف به قانونا من خلال نشاطاته ومما يقدمه من خدمات للزبائن أصحاب السجلات المحاسبية ،فلمكتب هو عبارة عن إدارة خاصة متخصصة في الشؤون المحاسبية والمالية طبقا لقانون 2010بما يحتويه هذا مكتب من مسؤول عن العمال و الزبائن.

افتتح هذا مكتب في سنة 1992 على يد السيد مسؤول الأول وهو معتمد من طرف الدولة تحت إشراف المجلس و طني للمحاسبة و مهنتيه حسب اعتماده فيما يلي :

- **خبير محاسب؛**
- **محافظ حسابات؛**
- **محاسب معتمد.**

وتكمن مهمته بحيث تتعلق بتطبيق القانون (...)المؤرخ في (.....) و متعلق بالمهنة .

- **ربط محاسبة :** يكون بفتح اليوميات في إطار الخبرة المحاسبية ؛
- **خبرة محاسبة :** دراسة الملفات في إطار الخبرة محاسبية ؛
- **محافظ حسابات :** يستوجب على خبير المحاسبية تقييم أي تهديدي لمبدأ التقييد بالمبادئ الأساسي عندما يكون الخبير على علم أو من الافتراض أن يعلم بالظروف التي من شأنها الإخلال لهذا مبدأ.

على خبير أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر الكمية كما النوعية منها و إذا أدرك الخبير المحاسبية أنه غير قادر على تطبيق تدابير الحماية عليه عندئذ أن يعرض عن الاستمرار بتأدية خدمة.

المطلب الثاني : تجهيزات المكتب وما شبه

يتضمن المكتب عدة أجهزة مختلفة بالمحاسبة ومنها أجهزة الكمبيوتر (03) علبة الأرشيف وخزائن تحمل ملفات الزبائن و أخرى متاحة لسجلات اليومية المتداولة يوميا و انترنت الخاصة بالشركات (**CNAS.CACOBATH**) .

كما يحتوي على الانترنت و كل ما يخص المهنة المحاسبية ،فمن ناحية العمال يحتوي على عاملتين مدمجتين الأولى متحصله على شهادة ليسانس في المحاسبة و المالية و الثانية متحصلة على شهادة ماجستير في علوم التسيير وعاملتين متربصين الاولى متحصلة على شهادة التكوين و التعليم المهني و الثانية متحصلة على شهادة ليسانس في محاسبة و مالية .

هناك أيضا ادوات محاسبية المتمتلة في النظام المحاسبي المالي SCF مخطط أو نموذج الضرائب وما شبه كتب القوانين المحاسبية منها القانون التجاري قانون العمل قانون الضرائب ....أيضا يوجد آلات طباعة آلات نسخ مثبت كهربائي خزانات لحمل الأرشيف ووثائق المخزنة من طرف الزبائن من بداية نشاطهم المهني فكل هذا موجود في المكتب الخبرة المهنية لدى الخبير المحاسبي .

المطلب الثالث : نشاط المكتب

يمثل نشاط مكتب بحيوية محاسبية مطبقة وفق القانون من خلال الطريقة المنتظمة في استقبال الزبائن والسهولة في التفاهم و التعامل بين العمال و الزبائن فالمكتب على ديمومة حسنة في طريقة التفاعل و التجاوب بصفة جديدة و منتظمة .

ومن بين ا أدوات المتداولة وفي المكتب وعلى أي زبون له سجل أو عمل تجاري يجب أن يكون مرفق بهذه سجلات الآتية :

1- **دفتر اليومية :** حيث يتم الترقيم و التوقيع على هذا سجلات الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة من طرف رئيس المحكمة و يستخدم هذا السجل الخاص بمؤسسة أو عمل تجاري في مختلف مراحله .

حسب الدراسات المنجزة في كيفية توضيح في الدفتر اليومية المتضمنة الحسابات الموجودة في سجل الأجرة المتمثلة في الحالة المدنية و الضمان الاجتماعي و الأجرة الخاضعة للضريبة ولكي تتحصل على الأجر الخاضع للضريبة بالعملية التالية :

- أجرة المنصب (SALAIRE DE BASE)،الضمان الاجتماعي (SS)، المبلغ الخاضعة للضريبة (IMPOSABLE)،ونقوم بتحميله في جهة المدين (DFBFT)و نقوم بتسجيل أيضا في جهة المدين (CNAS FRAIS DE PERSONNEL .IPS.IEP).

أما جهة الدائن (CRIDIT)نسجل الضريبة على السجل الإجمالي ، صندوق الضمان الاجتماعي ، و الأجر الصافي .

يقوم بجمع مبلغ الخاضع للضريبة +الضمان الاجتماعي +الضريبة على الدخل الإجمالي وهذه العملية تكون في الحسابات المختلفة. اما جهة الخزينة (TRESORERIE) نرصد الأجر الصافي ورقم الحساب (الصندوق ، البنك)

- صندوق الضمان الاجتماعي (CNAS)مضروب *في نسبة معينة (13.35)
- صندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية والري (CACOBATH): أجرة المنصب في النسبة (12.75).

2-**سجل التقويم :** يتم الترقيم و التسجيل على هذا السجل الذي يحتوي على أربعة وتسعون صفحة من طرف رئيس المحكمة لاستعماله كسجل التقويم الخاص بمؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحل التابعة لصاحب العمل .

3-**سجل الموارد البشرية :** سجل الحوادث العمل الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة وهذا طبقا للسلطات المحولة وهو سجل يتم فيه متابعة الأعمال الإدارية اليومية و تستخدم في تخطيط الأعمال اليومية و مقسم إلى ساعات فهو نظام حماية الأجور .

4-**سجل إنذار مفتشية العمل** :يحتوي على سبعة وأربعون صفحة للسلطات المخولة لنا في هذا الشأن بحيث تكتب كل الملاحظات و الإنذارات من طرف المفتشية ويكون التاجر مسؤول عنه.

5-**سجل العطلة السنوية :** كل شخص يؤدي عملات نقاء أجر لصاحب العمل وتحت إمرته يشمل ذلك الأحداث من حيث التأهيل يستحق أن يأخذ عطلة أو إجازة .

6-**سجل حوادث العمل :** هو سجل تكتب فيه كل حوادث بحيث يكون فيه اسم المصاب ، نوع الحادث ، الاسم ، التاريخ الإصابة ، نوع الإصابة كل هذا على شكل تقرير.

هناك عدة تسجيلات موجودة في المكتب مثل سجل الوقاية ، سجل الأمن وطلب العمل.....

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للأحد زبائن المكتب خبرة محاسبية.

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية و المصداقية و تعطي الصورة الحقيقة عن المركز المالي لها.

و سوف نقوم في هذا مبحث إلى عرض أهم قوائم المالية احد زبائن مكتب خبرة محاسبية ولديه أكثر من 18 سنة وهو زبون لدى المكتب وهو مقاول يقوم بتنفيذ المشاريع البناء و التشيد مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستثنائية المختلفة ،و يختص أيضا هذا المقاول (الذي نتحفظ على اسمه) في العمارات السكنية و المنشآت التي يملكها أفراد أو حتى شركات الخاصة مملوكة للأفراد .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

1- عرض ميزانية الأصول الجدول رقم(03-01) - ميزانية - أصول

الأصول المالية	2017			2016
	النتيجة الخامة	الاهتلاكات	النتيجة الصافية	النتيجة الصافية
الأصول غير الجارية				
فارق الحيازة Good will	—	—	—	—
التثبيتات غير المادية	—	—	—	—
التثبيتات مادية				
الأراضي	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخرى	14071697	10162031	3909666	4317408
تثبيتات ممنوح امتيازها	—	—	—	—
التثبيتات الجاري انجازها	—	—	—	—
التثبيتات المالية				
سندات موضوعة موقع المعادلة	—	—	—	—
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	—	—	—	—
سندات أخرى مثبتة	—	—	—	—

قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	618844	__	618844	4147052
ضرائب مؤجلة على الأصل	__	__	__	__
مجموع الأصول غير الجارية	**14690541**	**10162031**	**4528510**	**8464460**
أصول جارية				
المخزونات والجاري انجازها	**39179283**	__	**39179283**	**37988005**
استخدامات مماثلة				
الزبائن	380886	__	380886	380886
المدينون الآخرون	__	__	__	__
الضرائب وما شابهها	227300	__	227300	1348989
حسابات دائنةأخرى واستخدامات مماثلة	__	__	__	__
الموجودات وما يماثلها				
توظيفات وأصول مالية جارية	__	__	__	__
الخزينة	16611730	__	16611730	10872963
مجموع الأصول الجارية	**56399199**	__	**56399199**	**50590840**
المجموع العام للأصول	**71089740**	**10162031**	**60927709**	**59055300**

المصدر: اعتماد على الوثائق مقدم من طرف خبير محاسب.

2- عرض ميزانية الخصوم

الجدول رقم (03-02) ميزانية – الخصوم

الخصوم	2017	2016
الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	107000	107000
رأس مال المستعان به	__	__
العلاوات والاحتياطات -الاحتيطات المدمجة (1)	5350	5350
فوارق إعادة التقييم	__	__
فارق المعادلة (1)	__	__
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	2741284	5018240
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	45252252	42046743
حصة الشركة المدمجة (1)	__	__
حصة ذوي الأقلية (1)	__	__
المجموع 1	**48105886**	**47177333**
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	580000	750000
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	__	__
الديون الأخرى غير الجارية	__	__
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	__	__
مجموع (2)	**580000**	**750000**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	648000	1563740
الضرائب	5389310	4464612
الديون الأخرى	5044363	5099615
خزينة الخصوم	1160150	-
مجموع (3)	**12241823**	**11127967**
المجموع العام للخصوم (1)+(2)+(3)	**60927709**	**59055300**

المصدر: المصدر : اعتماد على وثائق المقدم من طرف خبير محاسب.

3- عرض جدول الحسابات النتائج : الجدول رقم (03-03) جدول حسابات النتائج

البيان	2017	2016
رقم الأعمال	27432623	45646227
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-10850000	-7689858
الإنتاج المثبت	__	__
إعانات الاستغلال	__	__
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**37956369**
المشتريات المستهلكة	- 10923089	-28083248
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	-1339430	-2433210
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**4320104**	**7439911**
أعباء المستخدمين	-756524	-1326617
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	-430211	-841717
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-407742	-183023
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	__	__
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**
المنتوجات المالية	__	__
الأعباء المالية	__	__
6- النتيجة المالية	__	__
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2741284**	**5018239**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	__	__
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	__	__
مجموع منتجات الأنشطة العادية	__	__
مجموع أعباء الأنشطة العادية	__	__
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	__	__
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	__	__
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	__	__
9- النتيجة غير العادية	__	__
10- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**

مطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

1- تحليل الميزانية(الأصول)

جدول الرقم (03-04): ميزانية (أصول) بعد حساب النسب والفرو قات

الأصول المالية	المبالغ الصافية 2017	النسب المئوية	المبالغ الصافية 2016	النسب المئوية	الفرق
الأصول غير الجارية					
فارق الحيازة (good Will)	_	_	_	_	_
التثبيتات غير المادية	—	—	—	—	—
التثبيتات مادية					
الأراضي	—	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخرى	3909666	6.41	4317408	7.31	(407742)
تثبيتات ممنوح امتيازها	—	—	—	—	—
التثبيتات الجاري انجازها	—	—	—	—	_
التثبيتات المالية					
سندات موضوعة موقع المعادلة	—	—	—	—	—
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	—	—	—	—	—
سندات أخرى مثبتة	—	—	—	—	—
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	618844	1.015	4147052	7.022	(3528208)
ضرائب مؤجلة على الأصل	—	—	—	—	—
مجموع الأصول غير جارية	**4528510**	**7.43**	**8464460**	**14.33**	**(0 393595)**
الأصول الجارية					
المخزونات الجاري انجازها	39179283	64.30	37988005	64.32	1191278

الاستخدامات المماثلة					
الزبائن	380886	0.62	380886	0.64	0.00
المدينون الآخرون	—	—	—	—	—
الضرائب وما شابهها	—	—	—	—	—
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	227300	0.37	1348986	2.28	(1121686)
الموجودات وما يماثلها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	—	—	—	—	—
الخزينة	16611730	27.26	10872963	18.41	5738767
مجموع الأصول الجارية	**56399199**	**92.56**	**50590840**	**85.66**	**5808359**
المجموع العام للأصول	**60927709**	**100**	**59055300**	**100**	**1872409**

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف الخبير محاسب .

من خلال ملاحظتنا لميزانية زبون جانب(الأصول) قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

- بلغت مجموع **الأصول غير الجارية** 4528510 دينار جزائري، وذلك بنسبة مئوية تقدر ب% 7.43 من المجموع الكلي للأصول سنة 2017، مقارنة مع سنة 2016 التي بلغت فيها 8464460 دينار جزائري بنسبة 14.33% ، وهذا ما يعني أنها قد انخفضت بقيمة0 393595دينار جزائري ويرجع هذا الانخفاض الى نقص في قيمة تثبيتات ا في سنة 2016 كانت قيمة التثبيت 4317408 دينار جزائري وبنسبة % 7.31 أما في سنة 2017 كانت قيمة التثبيت منخفضة والتي قدرت ب 3909666 دينار جزائري وبنسبة 6.41%؛
- أما **الأصول الجارية** بلغت سنة 2017 بقيمة 56399199دينار جزائري وبنسبة % 92.56، أما سنة 2016بلغت بقيمة 50590840دينار جزائري بنسبة% 85.66 ،وهذا ما يعني أنها ارتفعت بقيمة 5808359 دينار جزائري ، و يرجع هذا لارتفاع إلى زيادة في قيمة المخزونات في سنة 2017 بلغت قيمته ب39179283دينار جزائري وبنسبة% 64.30 لكن في سنة 2016بقيمة 37988005 وبنسبة% 64.32 ؛

وكذلك شهد حساب الخزينة ارتفاع 5738767 بقيمة دينار جزائري .

2 – تحليل الميزانية (خصوم) جدول رقم (03-05)الميزانية (خصوم)بعد حساب النسب المئوية و الفروقات:

الخصوم	القيمة الصافية 2017	نسب المئوية	القيمة الصافية 2016	نسب المئوية	الفرق
الأموال الخاصة					
رأس المال الصادر	107000	0.17	107000	0.18	0
رأس مال مستعان به	—	—	—	—	—
العلاوات الاحتياطات- الاحتيطات المدمجة (1)	5350	0.008	5350	0.009	0.00
فارق إعادة التقييم	—	—	—	—	—
فارق المعادلة (1)	—	—	—	—	—
(النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	2741284	4.49	5018240	8.49	(2276956)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	45252252	74.27	42046743	71.19	3205509
حصة الشركة المدمجة (1)	—	—	—	—	—
حصة ذوي الأقلية (1)	—	—	—	—	—
المجموع رؤوس الأموال الخاصة	**48105886**	78.95	**47177333**	79.88	928553
الخصوم غير الجارية					
القروض الديون المالية	580000	0.95	750000	1.26	(170000)
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	—	—	—	—	—
الديون الأخرى غير الجارية	—	—	—	—	—
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	—	—	—	—	—
مجموع (2)	580000	0.95	750000	1.26	(170000)
الخصوم الجارية					
الموردون والحسابات الملحقة	648000	1.06	1563740	2.64	(9157 0)
الضرائب	5389310	8.84	4464612	7.56	924698
الديون الأخرى	5044363	8.27	5099615	8.63	(55252)
خزينة الخصوم	116150		—	—	—
مجموع (3)	12241823	**20.09**	11127967	18.84	1113856
المجموع العام للخصوم	**60927709**	**100**	**59055300**	**100**	**1872409**

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف الخبير محاسب .

من خلال ملاحظتنا لميزانية الزبون جانب (الخصوم) قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

- نجد في ميزانية خصوم مجموع الأموال الخاصة سنة 2017يقدر ب48105886 دينار جزائري أي بنسبة 78.95% من مجموع الخصوم مقارنة مع سنة 2016بلغت 4717733دينار جزائري بنسبة 79.88% قدر الارتفاع ب928553 دينار جزائري وهذا ما يعني أن هناك ارتفاع في الأموال الخاصة ويتمثل في حساب المرحل من جديد بقيمة 3205509 دينار جزائري؛
- كما نجد في الخصوم غير الجارية انخفاض بقيمة 170000دينار جزائري وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القروض الديون المالية ؛
- أما الخصوم الجارية تعادل قيمتها 12241823 دينار جزائري سنة 2017 بنسبة 20.09% من مجموع الخصوم و11127967سنة 2016 وهذا ما يدل على وجود ارتفاع في قيمة الخصوم الجارية بقيمة 1113856دينار جزائري وهذا ما يبرر بالانخفاض المشهود في حساب الموردون والحسابات الملحقة.

3- تحليل جدول حسابات النتائج الجدول رقم (03-06)حسابات النتائج بعد حساب الفرق.

البيان	2017	2016	الفرق
رقم الأعمال	27432623	45646227	-18213604
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-10850000	-7689858	**(3160142)**
الإنتاج المثبت	—	—	—
إعانات الاستغلال	—	—	—
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**37956369**	**(21373746)**
المشتريات المستهلكة	- 10923089	-28083248	17160159
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	-1339430	-2433210	1093780
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**	**18253939**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**4320104**	**7439911**	**(3119807)**
أعباء المستخدمين	-756524	-1326617	570093
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	-430211	-841717	411506
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**	**(2138208)**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500	4753
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815	81219
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-407742	-183023	(224719)
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	—	—	—
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**
المنتوجات المالية	—	—	—
الأعباء المالية	—	—	—
6- النتيجة المالية	—	—	—
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	—	—	—
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	—	—	—
مجموع منتجات الأنشطة العادية	—	—	—
مجموع أعباء الأنشطة العادية	—	—	—
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	—	—	—
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	—	—	—
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	—	—	—
9- النتيجة غير العادية	—	—	—
10- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف الخبير محاسب .

إن جدول حساب النتائج قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكياتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة.

- **رقم الأعمال:** إن رقم الأعمال قدرت قيمته في سنة 2017ب 27432623دج اي انه انخفض قيمته مقارنة بسنة 2016 التي قدر ب 45646227دج ، وقدرت قيمة الانخفاض ب 18213604دج ؛
- **النتيجة الصافية**: ان النتيجة ا قدرت قيمتها في سنة 2017 ب 2741284 دج أي أنها انخفضت قيمتها مقارنة بسنة 2016 التي قدرت ب 5018239دج وقدرت قيمة الانخفاض ب2276955 دج ؛
- **القيمة المضافة** :إن قيمة المضافة في سنة 2017قدرت ب 4320104دج أي أنها انخفضت مقارنة بدورة 2016 وقدر مبلغ الانخفاض 3119807دج ؛
- **استهلاك السنة المالية:** إن استهلاك السنة المالية تنقسم إلى:
  - **المشتريات المستهلكة :**حيث بلغت قيمتها في 2017الت تقدر ب 10923089 - دج وهي سالبة إذ أنها انخفضت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 28083248-دج ؛
  - **الخدمات الخارجية والاستهلاكات لأخرى :** التي قدرت في سنة 2017 بقيمة سالبة أيضا ب 1339430- دج وهي قيمة منخفضة بالنسبة لدورة 2016 التي كانت قيمتها سالبة 2433210-دج ؛
- **أعباء المستخدمين**: إذا بلغت في 2017 ب 756524-وانخفض بنسبة لدورة 2016 بقيمة 1326617؛
- **الضرائب والرسوم والمدفوعات ومشابهة** : حيث إن مبلغ الإجمالي لها لسنة 2017 قدرت ب 430211 –دج أي أنها انخفضت بالنسبة لدورة 2016 ؛
- **الأعباء العملياتية أخرى :** إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة ؛
- **الأعباء المالية :** إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة .

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية لزبون لدى خبير محاسب و محافظ حسابات من الميزانية، جدول حسابات النتائج ، والقيام بتحليل هذه القوائم المالية أن إلا هذه القوائم تعتبر الجوهر الرئيسي للتقارير المالية و توصلنا إلى النتائج التالية :

- لم يستعمل الخبير المحاسبي كل القوائم المالية مثل جدول جدول التدفقات تغير رؤوس الأموال و الملاحق؛
- وجود نقص للبيانات المعروضة فهي لا تعبر كلية عن مصداقية و موضوعية العمليات التي قام بها الخبير المحاسبي؛
- افتقار الإفصاح عن المعلومات لأن المؤسسات الخاصة تقوم بالإفصاح لكن بتحفظ و عدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها .

خـاتـمـة الـعـامـة

من خلال تناولنا لموضوع مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة و تكلفة معلومات في القوائم المالية حاولنا معالجة الإشكال الرئيسي الذي ينص على"ما مدى تأثير نظام محاسبي مالي على جودة و تكلفة المعلومات في قوائم المالية "،وذلك من خلال فصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع .

فقد بيننا في الفصل الأول إلى ماهية المعايير المحاسبية و أهميتها وبيننا أيضا أهم ما ورد في النظام المحاسبي المالي وأهم المبادئ المتعلقة به وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه و أيضا خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي.أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية القوائم المالية و غرض من إعدادها وإلى أهم المعايير المتعلقة بها ،و تناولنا في هذا الفصل إلى كيفية الإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا بدراسة حالة لدى مكتب خبير محاسب محافظ حسابات و لقد قمنا بدراسة قائم المالية .

وهذا انطلاقا من أهمية موضوع النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر فرصة لتعويض التأخر المتراكم في المجال المحاسبي على مختلف الأصعدة و إعطاء المحاسبة في الجزائر مكانتها بين الدول، المتقدمة و ذلك بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية بالاعتماد في العمل المحاسبي الإطار مفاهيمي للمحاسبة و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر و مفاهيم واضحة بمعايير دولية ، و بالتالي ، إعطاء مصداقية للقوائم المالية .

ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة و كفاءة السوق المالي، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، أي إعطاء صورة صادقة و عادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها. وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حيث عمد إلى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها وعرض أهم القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية و شفافية المعلومات المالية .

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري و التطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة النظام المحاسبي المالي و مدى تأثيره على جودة القوائم المالية، حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: تعتمد القوائم المالية عند إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي على قواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة و متخصصة في " إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم بناء على قواعد ومعايير متعارف عليها مسبقا ". و ذلك لان نظام المحاسبي يعتمد أساسا على المعايير المحاسبية الدولية؛

الفرضية الثانية : "إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح و يوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن إدراك مختلف الأطراف للتحديات التي تعرفها الجزائر عل المستوى المحلي والدولي عنها جعل من أفراد العينة تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما سيضمن هذا النظام من معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي وضمان مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة من المعلومة المحاسبية و المالية؛

الفرضية الثالث: النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها،تقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن وضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاحاته و وضعية خزينة في نهاية السنة المالية ؛

الفرضية الرابعة: تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها"، فقد تم إ ثبات هذه الفرضية حيث أن الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن استعمالها من القرارات المتعلقة بالمؤسسة وإبراز الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة؛

الفرضية الخامسة :المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر أحد مستعملي مخرجات النظام المحاسبي المالي –القوائم المالية –يستند في ترشيد قرار الاستثمارية بشأن مؤسسة ما ، وعلى حجم ونوعية المعلومات التي تفصح عنها هذه الأخيرة و جودتها

نتائج الدراسات

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره على جودة وتكلفة المعلومات في القوائم المالية،فقد خلصت الدراسة النظرية الى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري يهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية؛
- يساهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات لتعطي صورة صادقة عن وضعيتها المالية؛
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية والتي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يعزز من موثوقيتها ويسمح لها بالتأثير على سلوك مستخدميها ويرفع من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية ؛
- تهدف القوائم المالية التي يتم إعدادها في ظل النظام المحاسبي المالي إلى إيصال المعلومات إلى المسريين والمستثمرين بكل صدق و شفافية من اجل اتخاذ القرارات الملائمة؛

- تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول التغير في الوضعية المالية للمؤسسة .

التوصيات الدراسة

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- الحرص على تقديم جميع القوائم المالية ليس فقط ميزانية و جدول حسابات النتائج ،و الحرص علي تقديم القوائم المالية بشفافية؛
- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- الاهتمام أكثر بموضوع الأخلاق المهنية في الإدارة المالية، لما له من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة.

آفاق البحث

إن البحث في موضوع **"مدى تأثير النظام المحاسبي المالي SCF على جودة وتكلفة المعلومات في القوائم المالية"** فقد فتح بابا لطرح مجموعة من التساؤلات حول جوانب متعددة، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- دور النظام المحاسبي المالي على جودة وتكلفة القوائم المالية ؛
- دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي و المعايير الدولية؛
- دور المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: مراجع باللغة العربية

1. الكتب

- أحمد حلمي جمعة، "**معايير التقارير المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر،2003.
- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
- جعفر، عبد الإله .**المحاسبة المالية، مبادئ الإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، عمان دار حنين 2003.
- جمال لعشيشي،**محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الجزائر، 2010 ،
- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2006.
- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- رضوان حلوة حنان ، **مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري** –التطبيقات العلمية ،دار للنشر ،عمان،الأردن،ط2،2009.
- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن،2009
- رضوان حلوه حنان ، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006 .
- شعيب شنوف، " **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** "، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2008.
- طارق عبد العال **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية** , الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006 .
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر و التوزيع، الكويت، 1990.
- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011.

- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011 .
- غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2006 .
- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2008،
- محمد أبو نصار، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الثالثة، دائرة ، مكتبة الوطنية، الأردن، 2013.
- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، متيحة للطباعة الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010.
- محمد سمير الصبان، محمد القيومي، **التحليل المالي للقوائم المالية"**، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 2007 .
- مسعود صديقي وآخرون ،"**المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S/I.F.R.S".** ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة، الجزائر،2014.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- وجدى حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
- وليد ناجي الحيالي، "**المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007 .
- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015 .

2. الرسائل الجامعية

- اسية مطبوع، **اثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبي والجبائية على النتيجة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ،الجزائر ، 2011 .
- جمعة فلاح، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004 .
- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2006،
- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،
- خير الدين قريشي، "**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة 89قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 .
- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم . التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013 .
- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2013.
- صبرينة بن عروج، **أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3،الجزائر،2012.
- عبد القادر نوري، **الإفصاح المحاسبي وأثره على القوائم المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة المستار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013 .
- عبد الكريم خيري، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم . الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.
- قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية IFRS/IAS** ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد حلب 2010.

- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علو التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012 .
- نذير سمير، **" الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"**، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014.

3. الأوراق البحثية

- نوي الحاج ، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 09 ، جامعة شلف ، 2013 .

4. المداخلات العلمية

- أيت احمد مراد، أبحري سفيان، **"النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه"**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRA،جامعة سعد دحلب، البليدة من13الى15 أكتوبر 2009.
- ايجي نوال،" **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي 88 الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي05 -06 ماي 2013.
- ربيع بوصبيع العايش و آخرون ،الملتقى الوطني حول **واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مداخلة جدول سيولة في ظل النظام المحاسبي المالي ، جامعة حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،من 5 الى7 ماي ، 2013.
- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
- عزوز علي و متناوي محمد،الملتقي الدولي الأول **حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبية الدولية** ،مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي الجديد جامعة حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،يومي 17و18 جانفي ، 2010.
- مجمد هاشمي حجاج ، حسام مسعودي ، **دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي** المالي ، في المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، جامعة الوادي ، يوم 05-06-05-2013.

- ناصر مراد، "**النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17 -18 جانفي 2010 .
- هواري سويسي، بدر الزمان خنقاني، "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS والمعايير الدولية للمراجعة ISA ،جامعة سعد دحلب ،البليدة، يومي 13-11 ديسمبر2010.

5. التقارير

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ،ا لجريدة الرسمية، العدد 19 ،الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر IAS14 التقارير المالية للقطاعات " الفقرة 01.

6. القوانين و مراسيم

- المادة رقم 08 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة في 28 مايو 2008 الجزائر.
- المادة رقم 14 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 ،الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في تاريخ 28مايو 2008 ،الجزائر.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية(IAS1) (المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1)،عرض بيانات المالية المادة رقم 20 .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، المعيار المحاسبي الدولي الثامن(IAS08) صافي الربح أو الخسارة للفترة الأخطاء الجوهرية، والتغييرات في السياسات المحاسبية الفقرة 03.
- الجريدة الرسمية،للجمهورية الجزائرية / العدد 47 ، المؤرخ في 25 نوفمبر2007 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد19 ،مؤرخ في 25 مارس 2009
- المادة رقم 11 من قانون رقم 156/08 المتضمن أحكام القانون رقم 11/07 ، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008 الجزائر.
- المادة رقم 10 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ،الجزائر.
- المادة رقم 11 من قانون رقم 156/08 المتضمن أحكام القانون رقم 11/07 ، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008 الجزائر.

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

- BOUBKAIR ABDERRAHMANE ADNANE**, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS et les Perspectives de Leur Adoption en Algérie**,
- BRUN STEPHAN, L'essentiel des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualiano Editeur Paris, F rance, 2004.
- Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes IAS/IFRS, Pearson éducation, Paris, France, 2008.
- Christian Hoarau , **maitriser le diagnostic financier.** groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001.
- Mémoire de Magister ès Sciences de Gestion Option Monnaie et Finances, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université d'Alger 2006/2007.
- Yves-Alain Ache Catherine Daniel**, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur**. HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004.